# النوع الاجتماعي وأثره في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني

إلجا لوسياك (Ilja Luciak)

مركز جنيف
للرقابة الديموقراطية
على القوات المسلحة

معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب
من أجل النهوض بالمرأة

# النوع الاجتماعي وأثره
# في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني

إلجا لوسياك (Ilja Luciak)

معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب
من أجل النهوض بالمرأة

الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي

مركز جنيف
للرقابة الديموقراطية
على القوات المسلحة

## نبذة عن المؤلف

د. إلجا لوسياك (Ilja Luciak) هو أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بمعهد فيرجينيا للعلوم المتوعنة وجامعة الولاية، وتتركز أبحاثه على السياسة المقارنة والسياسة في أمريكا اللاتينية ونظريات التنمية والنوع الاجتماعي وتعميم الديموقراطية والتغيير السياسي المصحوب بالعنف. وكما نشر عدداً من الكتب والمقالات حول العديد من القضايا مثل المساواة بين النوع الاجتماعي واتفاقيات السلام والنوع الاجتماعي والديموقراطية في دول أمريكا اللاتينية والحكم الديموقراطي وبناء اتحادات المرأة في مراحل الإعمار لما بعد الحرب في أمريكا الوسطى. وهو حائز على شهادة الدكتوراة في العلوم السياسية من جامعة أيوا.

## المحررون

ميجن باستيك (Megan Bastick) وكريستين فالاسيك (Kristin Valasek) من مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة

## شكر وتقدير

يودّ مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة أن يُعرب عن شكره وتقديره للوكالة الإسبانية للتعاون الدولي (Spanish Agency for International Development Cooperation (AECID))

التي تكرّمت بتمويل هذا المشروع.

كما نتقدم بالشكر للسادة الآتية أسماؤهم نظراً لإسهاماتهم وتعليقاتهم القيّمة على مسودات هذا التقرير وهم: هانز بورن (Hans Born)، ويليام إف. فان إيكلين (William F. van Eekelen)، ماهيتاب مكاوي (Mahitab Mekkawi)، ريتا تابهورن (Rita Taphorn)، توني تنجسجارد (Tone Tingsgard)، ومعهد الأمم المتحدة الدولى للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. ،كما نتقدم بالشكر إلى بنيامين باكلاند (Benjamin Buckland) وأنتوني دراموند (Anthony Drummond) وماجيهو تاكشيتا (Mugiho Takeshita) لمساعدتهم في عملية التحرير وإلى أنجا إبنوثر (Anja Ebnöther) للجهد الذي بذلته في توجيه المشروع.

العديد من أقسام هذا التقرير مستوحاة من تقرير استشاري بعنوان "النزاع والتجاوب البرلماني المتحيز للنوع الاجتماعي" الذي قام باعداده إلجا لوسياك (Ilja Luciak) لصالح مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشان تعزيز دور الرقابة البرلمانية في منع الأزمات ومواجهتها (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) – أبريل ٢٠٠٦م.

## رزمة أدوات النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني

يمثل هذا التقرير حول النوع الاجتماعي وأثره في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني جزءًا من رزمة أدوات النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني. ورزمة الأدوات هذه، المصممة لوضع مقدمة عملية للمسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتقديمها إلى ممارسي إصلاح القطاع الأمني وصانعي السياسات، تشتمل على ١٢ أداة ومذكرات تطبيقها:

١- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني
٢- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح جهاز الشرطة
٣- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح قطاع الدفاع
٤- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح قطاع العدالة
٥- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الجنائي
٦- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح إدارة الحدود
٧- النوع الاجتماعي وأثره في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني
٨- النوع الاجتماعي وأثره في صناعة سياسة الأمن القومي
٩- النوع الاجتماعي وأثره في رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني
١٠- النوع الاجتماعي وأثره في القوات العسكرية وشركات الأمن الخاصة
١١- النوع الاجتماعي وأثره في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله
١٢- النوع الاجتماعي وأثره في تدريب عناصر القطاع الأمني

ملحق خاص بالقوانين والمواثيق الدولية والإقليمية.

ويتقدم كل من مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب المؤسسات الديموقراطية وحقوق الإنسان ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة بجزيل الشكر والامتنان إلى وزارة الخارجية النرويجية لمساهمتها في إنتاج رزمة الأدوات هذه.

## مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة

يساعد مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة على إدارة القطاع الأمني وإصلاحه بطريقة جيدة. كما ويجري المركز أبحاثاً حول الممارسات الجيدة في هذا المجال ويشجع على تطوير المعايير المناسبة في هذا الخصوص على المستويات المحلية والدولية ويقدم التوصيات المتعلقة بالسياسات كما ويقدم المشورة والبرامج المساعدة في هذا الشأن على المستوى الداخلي. ومن بين شركاء المركز: الحكومات والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والأجهزة العاملة في القطاع الأمني مثل أجهزة الشرطة والسلطة القضائية ووكالات الاستخبارات وخدمات أمن الحدود والجيش.

**منظمة الأمن والتعاون الأوروبية / مكتب المؤسسات الديموقراطية وحقوق الإنسان**

يعتبر مكتب المؤسسات الديموقراطية وحقوق الإنسان إحدى المؤسسات الرئيسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والذي يتعلق عمله بالبعد الإنساني في مجال الأمن، وهو مفهوم واسع النطاق يشمل حماية حقوق الإنسان وتنمية المجتمعات الديموقراطية مع الاهتمام الخاص بالانتخابات وبناء وإدارة المؤسسات وكذلك العمل على تعزيز دور القانون ودعم الاحترام الحقيقي وتعزيز التفاهم المشترك بين الأفراد والدول أيضاً. وقد أسهم المكتب في تطوير رزمة الأدوات هذه.

**معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة**

يعتبر معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة الهيئة الوحيدة من بين هيئات الأمم المتحدة التي يعهد إليها بتطوير برامج بحثية تسهم في تعزيز مكانة المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين عبر العالم. ويعمل المعهد من خلال بناء تحالفات مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية والمجتمعات المدنية إضافة إلى الأجهزة الأخرى الناشطة في هذا المجال، وذلك بهدف تحقيق ما يلي:

- إجراء أبحاث قابلة للتنفيذ من منظور النوع الاجتماعي والتي تؤثر تأثيراً فاعلاً على السياسات والبرامج والمشاريع؛
- وضع آلية مشتركة لإدارة المعرفة وتبادل المعلومات؛
- دعم قدرات أصحاب المصالح الرئيسيين لإدخال المفاهيم حول النوع الاجتماعي عند وضع السياسات والبرامج والمشاريع.

حقوق طبع صورة الغلاف محفوظة
© REUTERS/STR New، ٢٠٠٧

حقوق الطبع محفوظة لمركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا / مكتب المؤسسات الديموقراطية وحقوق الإنسان ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة – ٢٠٠٨م.

جميع حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع الدولي ISBN ٩٧٨-٩٢-٩٢٢٢-١٢٢-٥

يكون الاقتباس على النحو التالي: إلجا لوسياك (Ilja Luciak) "النوع الاجتماعي وأثره في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني". "رزمة أدوات النوع الاجتماعي وأثره على القطاع الأمني". المحررون ميجان باستيك (Megan Bastick) وكريستن فاليسك (Kristin Valasek)، جنيف، مركز جنيف الرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة ومنظمة التعاون والأمن في أوروبا / مكتب المؤسسات الديموقراطية وحقوق الإنسان ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة – ٢٠٠٨م.

قام مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) بالترجمة إلى اللغة العربية

مراجعة اللغة العربية: انتصار ابوخلف

# فهرس المحتويات


١–مقدمة ٩

٢– ما الدور الذي تلعبه الرقابة البرلمانية في الرقابة على القطاع الأمني؟ ٩

٣– ما هو سبب أهمية النوع الاجتماعي في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني؟ ١١

٣–١ القوانين والسياسات الشاملة المستندة إلى الاحتياجات ١١

٣–٢ هيئات القطاع الأمني الفاعلة والممثلة ١٢

٣–٣ التخصيص العادل للموازنة وإدارة الموارد ١٢

٣–٤ المساواة القائمة على النوع الاجتماعي في اتخاذ القرارات البرلمانية ١٣

٤– كيف يمكن ادخال النوع الاجتماعي في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني؟ ١٥

٤–١ صياغة القوانين والسياسات الشاملة المستندة إلى الاحتياجات ١٥

٤–٢ بناء هيئات فاعلة وممثلة للقطاع الأمني ١٦

٤–٣ التعامل مع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ١٦

٤–٤ زيادة تمثيل المرأة في البرلمانات وفي اللجان البرلمانية المخصصة لاتخاذ القرارات الأمنية ١٧

٤–٥ تنفيذ سياسة تخصيص الموازنة والمشتريات العادلة ٢٠

٥– ادخال النوع الاجتماعي في إجراءات الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني في سياقات محددة ٢٢

٥–١ الدول في مراحل ما بعد النزاع ٢٢

٥–٢ الدول المتقدمة ٢٦

٦– التوصيات الرئيسية ٢٧

٧– مصادر إضافية ٢٨

التذييل ٢٩

# مختصرات

| | |
|---|---|
| CEDAW: | الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة |
| CSO: | منظمات المجتمع المدني |
| DDR: | عمليات نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج |
| GBV: | العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي |
| IPU: | الاتحاد البرلماني الدولي |
| NATO: | منظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو) |
| NGOs: | المنظمات غير الحكومية |
| OSCE: | منظمة الأمن والتعاون الأوروبية |
| UN: | الأمم المتحدة |

# النوع الاجتماعي وأثره في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني

## ١ مقدمة

تلعب البرلمانات دوراً هاماً ورئيسيا في عملية إصلاح القطاع الأمني،وباعتبار أعضاء البرلمان ممثلين لمصالح المواطنين فيقع على عاتقهم دور تشريعي ورقابي كبير، فضلا عن مساءلة المسؤولين. ومن مهام البرلمانات الموافقة على الموازنة ومراجعة وتنفيذ التشريعات الخاصة بالقطاع الأمني، وكذلك ممارسة دور هام في التواصل بين الحكومة والمواطنين من أجل صياغة حوار وطني حول الأمن. وهي كذلك الجهات المحلية الوحيدة المنتخبة محلياً والتي يمكنها مخاطبة جميع المواطنين والدفاع عن احتياجاتهم الأمنية. وعندما يأخذ أعضاء البرلمان مسائل النوع الاجتماعي بعين الاعتبار – ويشمل ذلك استيعاب مختلف الاحتياجات الأمنية للرجل والمرأة والفتاة والصبي – فعندئذ تكون لديهم القدرة على تعزيز رقابتهم على القطاع الأمني، نظراً لاشتمال الرقابة المتجاوبة مع النوع الاجتماعي على وضع سياسات أمنية تستند الى الاحتياجات وتعزيز الفعالية العملياتية لمؤسسات القطاع الأمني ومساءلتها لضمان تخصيص موازنة عادلة لها.

ويسعى هذا التقرير لإلقاء الضوء على مدى أهمية الرقابة البرلمانية والمزايا التي تعود على أعضاء البرلمان جراء ادخال منظور النوع الاجتماعي في عملهم. ويشمل الجمهور الأساسي المستهدف على المستوى المحلي أعضاء البرلمان وأعضاء الهيئات البرلمانية والأحزاب السياسية. وكما يدخل ضمن هذا الجمهور على المستوى الإقليمي أعضاء الاتحادات البرلمانية الإقليمية والعاملين بها مثل: البرلمان الإفريقي وبرلمان امريكا الوسطى والبرلمان الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية والهيئات البرلمانية التابعة لحلف شمال الأطلنطي (الناتو)، ومثلها المؤسسات والاتحادات البرلمانية: مثل اتحاد البرلمانات الأوروبية لأفريقيا التي تتعهد بتقديم أنشطة المؤازرة البرلمانية. وكما سيتوصل المسئولون عن إصلاح القطاع الأمني وإدارة المشروع والباحثون والأوساط الأكاديمية العاملين في القطاع الأمني والبرلمانات والنوع الاجتماعي إلى أن هذا التقرير مفيداً لهم.

وبعد مناقشة موجزة لطبيعة الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني، يوضح هذا التقرير أهمية ومزايا ادخال النوع الاجتماعي في عمل أعضاء البرلمان بشأن القضايا المتعلقة بالأمن. وكما يقدم مقترحات بشأن كيفية ادخال النوع الاجتماعي في رقابة البرلمان، ويشمل قسما يتناول النوع الاجتماعي وأثره على الرقابة البرلمانية في سياقات محددة في مرحلة النزاع وفي الدول المتقدمة. وينتهي هذا التقرير إلى توصيات رئيسية ويقدم قائمة بالمصادر الإضافية للممارس.

## ٢ ما الدور الذي تلعبه الرقابة البرلمانية في الرقابة على القطاع الأمني؟

يتمثل التعريف الراسخ للرقابة البرلمانية على القطاع الأمني في: "أن تمارس السلطة التشريعية الرقابة البرلمانية، وذلك بإقرار قوانين تحدد وتنظم الخدمات الأمنية وسلطاتها وعن طريق اعتماد المخصصات اللازمة في بنود الموازنة. وتشمل هذه الرقابة أيضاً إنشاء مكتب للتحقيق في الشكاوى أو لجنة يجوز لها بدء التحقيقات في الشكاوى التي يقدمها المواطنون".[١]

ويستلزم الحكم الرشيد الرقابة البرلمانية، فالبرلمان يقع في مكان القلب من الديموقراطية وهو بمثابة الحصن الحصين ضد حكم الفرد. ويتمتع البرلمان بسلطة التصرف في الأموال، وهو بذلك يحدد بنود الموازنة التي يعتمد القطاع الأمني عليها. وكما أن له حق وضع المعايير القانونية للقضايا الأمنية. واستناداً إلى السياق المحدد لكل دولة، يمارس البرلمان دوره الرقابي على القطاع الأمني بناء على الإجراءات التالية:[٢]

- الموافقة على تعديلات السياسات الأمنية والقوانين الدفاعية أو رفضها أو تقديم مقترحات بشأنها.
  - – عقد حوارات برلمانية.
  - – تقديم استجوابات برلمانية وطلبات إحاطة (أن يطلب من المسؤول الحكومي توضيح بعض التصرفات أو السياسات).
  - – الدعوة إلى استشارات محلية بشأن القضايا الأمنية.
  - – التكليف بعمل الأبحاث.
- إقرار بنود الموازنة المتعلقة بالأمن والرقابة عليها.
- تفويض الدولة بفرض الطوارئ أو شن الحروب وإنهاؤها.
- الموافقة أو رفض مقترحات الدولة بشأن ما يلي:
  - – المعاهدات الدولية وعقد التحالفات وإرسال القوات إلى خارج البلاد.
  - – تعيين المسؤولين الأمنيين رفيعي المستوى.
  - – المشتريات الضخمة من الأسلحة.
- الرقابة وتقييم السياسات والبرامج الأمنية.
  - – تقديم الاستيضاحات والاستجوابات البرلمانية.

– طلب تقييم سياسات/برامج التنفيذ من الحكومة أو الاستعانة بمستشارين لإجراء عمليات تدقيق خاصة.

– وضع ومراجعة عمل آليات التدقيق، كمحقق شكاوى الدفاع مثلاً.

وتشمل مجموعة الأطراف الرئيسية داخل النظام البرلماني ما يلي:

- **البرلمانيون** أو أعضاء البرلمان وهم الممثلون الذين وقع اختيار الناخبين عليهم لدخول البرلمان. وهم من يمكنهم ضمان أخذ مصالح المواطن بعين الاعتبار عند وضع السياسات المتعلقة بالأمن المقترحة من جانب السلطة التنفيذية، وكما يستطيعون عقد جلسات عامة وتزويد منظمات المجتمع المدني بالمعلومات ذات الصلة، وفي بعض الحالات يستخدم بعض أعضاء الهيئة التشريعية اجتماعات المجالس المحلية لمناقشة سياسة الحكومة مع جموع ناخبيهم. وتعزز هذه المهمة، وهي بمثابة جسر للتواصل مع العامة – سواء على مستوى العضو أو الحزب – كثيراً من شرعية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل الأمنية.

- **الأحزاب السياسية** وهي المكونات الرئيسية لكيان البرلمان، وعليها يقوم بنيان الهيكل التنظيمي لمعظم البرلمانات. وفي معظم الأنظمة السياسية، تمثل الأحزاب السياسية – بخلاف البرلمان نفسه – قنوات التواصل الرئيسية بين واضعي السياسات والمجتمع المدني، فالأحزاب السياسية لها مواقفها المحددة بشأن القطاع الأمني وتستخدم الهيئة التشريعية كساحة لعرض أرائها على الجمهور.

- يلعب **أعضاء الهيئات البرلمانية** دوراً مركزياً في أداء مهام العمل البرلماني، وهم بمثابة مستودع للخبرة ينهل منها أعضاء البرلمان والأحزاب السياسية. ويضمن المحترفون منهم استمرارية النقاشات حول القضايا الأمنية المعقدة وتهيئة السياقات التاريخية لها. ولذلك، فهم يشكلون دعامة مهمة تساعد في توفير الرقابة الفعالة على القطاع الأمني.

- يشيع وجود **محققو الشكاوى البرلمانيون** في أوروبا باعتبارهم من ضمن آليات تأكيد مهام الرقابة البرلمانية. وفي أوروبا الغربية، باستثناء ألمانيا واليونان وإيطاليا ولوكسمبيرج وسويسرا، جميع الدول لديها محققين للشكاوى على المستوى المحلي. وفي إيطاليا وسويسرا يوجد محقق شكاوى على المستوى الإقليمي أو البلدي، بينما ألمانيا لديها لجنة للتظلمات تؤدي مهام مماثلة لمهام محققي الشكاوى العسكريين الذين يتعاملون مع الشكاوى من القوات المسلحة.[٣]

- قد يكون **المجتمع المدني** شريكاً فاعلاً في دعم جهود أعضاء البرلمان المبذولة من أجل إصلاح القطاع الأمني، حيث يمكن للبرلمانات أن تسلك سبلاً مختلفة للتفاعل مع المجتمع المدني. ويشمل ذلك عقد حوارات وطنية وتنظيم الجلسات البرلمانية العلنية بشأن القوانين المقترحة أو طلب استيضاحات من الخبراء. وهذه العلاقات هي تقاليد راسخة منذ عهد بعيد في العديد من المجتمعات.

وتتباين قدرة الرقابة البرلمانية تبايناً واضحاً على مستوى العالم، فالبرلمانات التي لها تاريخ حافل من سلطات فاعلة في وضع القوانين والمستندة إلى الشرعية على مستوى عريض من التأييد الشعبي وسجل حافل من الرقابة القوية والفاعلة على السلطة التنفيذية هي الأقدر والأكثر تأثيراً في ممارسة الدور الرقابي على إصلاح القطاع الأمني من البرلمانات في العديد من الدول النامية والدول الانتقالية التي تعمل في ظل هذه الظروف المواتية، حيث تواجه الهيئات التشريعية في المجتمعات التي تعاني من النزاعات والمجتمعات الانتقالية عوائق سياسة ودستورية وأخرى تتعلق بالموارد. وبغض النظر عن أوجه الخلل التنظيمية والمؤسسية، فإن للبرلمانات دوراً تؤديه في ضمان إجراء عملية إصلاح القطاع الأمني الشاملة.

وتواجه جميع البرلمانات معوقات تسببها التعقيدات الموروثة بشأن القضايا المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني، وهي بذلك تواجه تحديات شائعة في جهودها لممارسة الرقابة الفاعلة. وسواء كان الأمر يتعلق بسعي الكونجرس الأمريكي إلى إعادة صياغة قانون المواطنة الأمريكي للسيطرة على الوضع في ظل النزعة الحماسية الزائدة لدى الهيئة التشريعية في أعقاب هجمات ٩/١١ أو احدى البرلمانات الأوروبية المعنية بسياسة الدفاع الأوروبية أو إحدى الهيئات التشريعية العربية التي تسعى لتكريس سلطتها عقب حدوث أي نزاع، فإن جميع الهيئات التشريعية تشترك في ادراك ما تواجهه البرلمانات عند محاولاتها ترسيخ رقابتها على قوات الجيش والشرطة. ومما يحد من دور البرلمانات هو افتقارها إلى الخبرة والهيمنة التي تتمتع بها السلطة التنفيذية في المجال الأمني، فغالباً ما يلجأ الرؤساء ومجالس وزاراتهم – على سبيل المثال – إلى استخدام قوانين السرية لتقويض حرية البرلمانات في الحصول على المعلومات.

وفي بعض الأحيان، تخرج الفرص الكبيرة من رحم التحديات الكبيرة، فعلى سبيل المثال توفر سياقات النزاعات للبرلمانات فرص سانحة ومهمة للمشاركة بفاعلية في إصلاح القطاع الأمني. وفي أعقاب الحروب الأهلية أو الأشكال الأخرى من التحولات السياسية المتسمة بالعنف، يكون للبرلمان تفويضاً قوياً لتمثيل مصالح المواطنين وذلك بممارسة دورها الرقابي ومهامها التشريعية من أجل تحسين الأمن الإنساني.

## ٣ ما هو سبب أهمية النوع الاجتماعي في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني؟

يشير لفظ "**النوع الاجتماعي**" إلى الأدوار والعلاقات والسمات الشخصية والمواقف والسلوكيات والقيم التي يعزوها المجتمع للمرأة والرجل. وعلى ذلك يشير لفظ "**النوع الاجتماعي**" إلى الاختلافات المكتسبة بين الرجل والمرأة بينما يشير لفظ "**الجنس**" إلى الاختلافات البيولوجية بين الأنثى والذكر. وتتنوع أدوار النوع الاجتماعي تنوعًا هائلاً ضمن الثقافات وعبرها وقد تتغير بمرور الزمن، كما لا يشير لفظ "**النوع الاجتماعي**" إلى المرأة والرجل فحسب بل يشمل العلاقات بينهما.

يقوم توجيه النوع الاجتماعي على عملية تحديد الاحتياجات اللازمة للمرأة والرجل في أي عمل يخطط له، ويشمل ذلك التشريعات أو السياسات أو البرامج في جميع المجالات وعلى كل المستويات.[٤]

لمزيد من المعلومات أنظر إلى التقرير الخاص بالنوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني

### ٣-١ القوانين والسياسات الشاملة المستندة إلى الاحتياجات

تستفيد البرلمانات التي تشترك في إصلاح القطاع الأمني من ادخال مسائل النوع الاجتماعي في جوهر عملها، فالبرلمانيون – باعتبارهم الممثلين المنتخبين لناخبيهم – تقع على عاتقهم مسؤولية ضمان تلبية الاحتياجات الأمنية للمرأة والرجل والفتاة والصبي وادخالها في صلب السياسة الأمنية، حيث يواجه كل منهم تهديدات أمنية مختلفة. ويعتبر العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي أحد أكثر التهديدات على الأمن الإنساني على مستوى العالم. وكما تختلف المرأة عن الرجل في طريقة الحصول على الرعاية الصحية والتعليمية وسلطة اتخاذ القرار، وكذلك الموارد الأخرى التي تؤثر على جميع مناحي أمنهم. وغالباً ما تركز عمليات اتخاذ القرار بشأن الأمن القومي على التعامل مع التهديدات الخارجية كالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل وجهوزية وتأهب القوة العسكرية، وفي الغالب تتم صياغة القوانين والسياسات التي تنظم عمل الشرطة والقضاء والسجون وخدمات إدارة الحدود والاستخبارات وقوات الدفاع وشركات الأمن الخاصة من دون الانتباه إلى مدى الأثر الذي قد تحدثه بشكل مختلف على الشرائح المختلفة في المجتمع المحلي. ومع ذلك، فيمكن لأعضاء البرلمان استخدام سلطاتهم في سن التشريعات وتخطيط الموازنة والسلطات الرقابية الأخرى لضمان تلبية القوانين والسياسات الأمنية لاحتياجات جموع ناخبيهم، مع الأخذ بعين الاعتبار العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وجميع النواحي الأخرى التي تهم المرأة والرجل من حيث توفير الأمن لهم بطريقة مختلفة.

وتثير زيادة مشاركة المرأة في القطاع الأمني تساؤلات جديدة يتعين على أعضاء البرلمان أخذها بعين الاعتبار، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالتدريب وقواعد الزي والإقامة. وفي نفس الوقت، فهناك احتياجات تقليدية للقطاع الأمني نالت اهتماماً متزايداً في الآونة الأخيرة: كالتدريب الكافي لأفراد الشرطة للتعامل مع العنف الأسري والأشكال الأخرى من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، نظراً لأن الاهتمام بتلك القضايا المهمة يولد الثقة والمصداقية بين القطاعات المهمشة تقليديا في المؤسسات الحكومية، وكما يعزز الشرعية البرلمانية.

وعلاوة على ذلك، فعندما تضم البرلمانات مجموعة كبيرة من الأطراف، مثل منظمات المجتمع المدني، بما فيها ممثلين عن المنظمات النسائية في عمليات وضع السياسات وسن القوانين، فإن هذا يضاعف من مدى تجاوب وشرعية السياسات الأمنية والمؤسسات الأمنية والبرلمان نفسه (انظر الجدول رقم ١).

**الاطار رقم ١ وضع سياسات أمنية متجاوبة مع النوع الاجتماعي في جنوب أفريقيا[٥]**

غالبا ما يشار إلى تجربة جنوب أفريقيا كنموذج يحتذى في إصلاح القطاع الأمني في مرحلة ما بعد نظام التمييز العنصري لجهة شمولية ومشاركة النوع الاجتماعي.

وفي عام ١٩٩٦ وضع لوري ناثان (Laurie Nathan) من جامعة كيب تاون صياغة الورقة البيضاء بشأن الدفاع القومي لجمهورية جنوب أفريقيا، وكانت المسودة الأولى للورقة قد جوبهت بتعليقات كثيرة من جانب منظمات المجتمع المدني وأعضاء مجلس الدفاع. وقد تضمنت تركيزاً على الأمن الإنساني وأكدت على إيجاد ثقافة مؤسسية غير عنصرية، بما في ذلك التزاماً من جانب وزارة الدفاع بتحديد الممارسات والمواقف التمييزية داخل القوات المسلحة والقضاء عليها. وكما دعت إضافة إلى ذلك إلى ضرورة اتخاذ إجراء تصحيحي إيجابي ووضع برامج للفرص المتكافئة، وكذلك الإقرار بحقوق المرأة في شغل جميع الرتب والوظائف، بما في ذلك الأدوار القتالية.

وكما دعت الورقة البيضاء إلى إجراء مراجعة للدفاع لإلقاء الضوء على التفاصيل العملياتية، مثل المبادئ الرئيسية وتشكيل القوات والخدمات اللوجستية والأسلحة والموارد البشرية والتجهيزات. وفي ظل الإلحاح الشديد من جانب عضوات البرلمان وجهات أخرى، فقد نادت اللجنة البرلمانية المشتركة الدائمة إلى عقد مشاورات وطنية كجزء من عملية مراجعة الدفاع.

وكما تم اتخاذ عدة إجراءات لضمان المشاركة العامة، بما في ذلك استخدام الطائرات والحافلات العسكرية لنقل قادة المجتمع والزعماء الدينيين وناشطي المنظمات غير الحكومية وممثلي المنظمات النسائية إلى الاجتماعات وورش العمل الإقليمية.

وكما كان للمنظمات النسائية ذات القاعدة الشعبية دوراً حيوياً في جذب الانتباه إلى القضايا التي تم تجاهلها في العهد السابق، مثل التأثير البيئي لاستخدامات الجيش والتحرش الجنسي بالنساء من جانب أفراد الجيش. ومن أجل التعامل مع هذه القضايا، فقد تم تشكيل لجنتين فرعيتين داخل سكرتارية الدفاع. وبعد عملية استمرت لعامين، ساعدت المراجعة التشاركية للدفاع في بناء إجماع وطني حول قضايا الدفاع والشرعية العامة للمؤسسات الأمنية الجديدة.

## ٣-٢ هيئات اقطاع الأمني الفاعلة والممثلة

يمكن للبرلمانات ممارسة الرقابة على أداء المؤسسات الأمنية وأفرادها وذلك بتشجيع التعليم ووضع مدونات قواعد السلوك وإنشاء آليات المساءلة ومراجعة سياسات الموارد البشرية. وكما ان ادخال مسائل النوع الاجتماعي أمر ضروري للكفاءة والفعالية العملياتية داخل القطاع الأمني، بما في ذلك داخل القوات المسلحة والشرطة وسلطات الحدود والسلطة القضائية ونظام العقوبات، حيث يستدعي كل ذلك مثل هذه الرقابة البرلمانية. وقد ثبت أن المؤسسات الأمنية تزداد كفاءتها من الناحية العملية إذا عملت على زيادة مشاركة المرأة وخفض معدلات التمييز والتحرش الجنسي والعنف. وكما تعتبر مشاركة المرأة في الخدمات الأمنية من الجوانب الرئيسية لإنشاء مؤسسات أمنية ممثلة تنال ثقة القواعد الشعبية العريضة التي تقوم بخدمتها.

أنظر إلى التقرير الخاص بالنوع الاجتماعي وأثره في إصلاح قطاع الشرطة والنوع الاجتماعي وأثره في إصلاح الدفاع

ويمكن لأعضاء البرلمان وضع إجراءات احترازية للمساءلة لزيادة مشاركة المرأة والحد من التمييز والعنف. فعلى سبيل المثال، يتمثل احد ادوار البرلمان في إقرار القوانين التي تضمن فتح جميع المناصب داخل مؤسسات القطاع الأمني، بما فيها القتالية منها، أمام المرأة. وفي العام ٢٠٠٠م، أقر البرلمان الإسرائيلي تعديلا على قانون الخدمة العسكرية يسمح بفتح جميع المناصب العسكرية أمام المرأة.[٦] وعند ممارسة البرلمانات لدورها الرقابي على تشكيل وتفويض بعثات حفظ السلام، تكون لديها فرصة للمطالبة بزيادة مشاركة المرأة.

هناك وعي متزايد بأن هذه البعثات سيكون لها مزيد من الفاعلية إذا تلقى أفرادها تدريبا خاصا بالنوع الاجتماعي وإذا تم ادخال المرأة ضمن هيكل القيادة، بالاضافة الى ادخالها في القوة الفعلية. وعادة تعتبر المجندات أكثر ادراكا للاحتياجات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في المجتمع الذي يقمن بخدمته، واكثر قربا من القطاعات المهمشة في ذلك المجتمع.[٧]

وللبرلمانات أيضا دور أساسي في منع التمييز والتحرش الجنسي والعنف ومساءلة مؤسسات القطاع الأمني عن ذلك.

ومرورا بفضائح بعثات حفظ السلام المتورطة في الاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر وزيادة معدلات التحرش الجنسي بالمرأة داخل القوات المسلحة، وانتهاء بالاعتداء الجنسي على يد العاملين بالسجون، فهذه الأنواع من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي هي أفعال إجرامية تحد من فاعلية الخدمات الأمنية. ويمكن للبرلمانات في مقابل ذلك إقرار سياسات لوضع مدونات لقواعد السلوك وسن التشريعات المتعلقة بالإجراءات التأديبية وإنشاء مكتب للتحقيق في شكاوى النوع الاجتماعي أو الدفاع فيها وطلب تقديم استيضاحات وافية ومراقبة تنفيذ العقوبات المطلوبة.

ومن أمثلة ذلك قرار الاتحاد الأوروبي بشأن مشاركة المرأة في التسوية السلمية للنزاعات، والذي تم إقراره عام ٢٠٠٠م. وهو يدعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ مجموعة متنوعة من الإجراءات لزيادة مشاركة المرأة ومراعاة النوع الاجتماعي في سياق مبادرات السلام وتلك المتعلقة بالأمن. وهذا فضلا عن جعل التدريب الخاص بالنوع الاجتماعي إلزاميا لأفراد الجيش والعاملين المشاركين في وضع السياسات المتعلقة بالنزاعات. وكما يدعو القرار إلى توظيف وترشيح مزيد من النساء في الخدمات الدبلوماسية، وتشجيع استخدام قوات حفظ السلام المؤلفة بالكامل من النساء، وكذلك في لجان تقديم المساعدات وتقصي الحقائق. وفيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، أدان القرار سوء السلوك الجنسي للجنود المشاركين في عمليات حفظ السلام، ودعا إلى اتخاذ إجراءات حيال الإتجار بالبشر وأوصى بأن يقوم مراقبوا حقوق الإنسان بمرافقة بعثات حفظ السلام لضمان احترام القانون الدولي.

## ٣-٣ التخصيص العادل للموازنة وإدارة الموارد

يقر البرلمان ويراقب بنود الموازنة المتعلقة بالأمن، فمراقبة الموازنة هي إحدى أهم الطرق التي قد تؤثر على سياسة الحكومة.[١١] وكما أن اللجان البرلمانية، أيضا، لها دور مهم في البت في موضوع شراء الأسلحة والتجهيزات العسكرية. وقد تكون دراسة وتحليل الموازنة لقوات الشرطة والجيش من منظور النوع الاجتماعي – وهو ما يعرف بتخصيص موازنة قائمة على أساس النوع الاجتماعي – أداة حاسمة لمساعدة البرلمانات في التعرف على الاحتياجات الأمنية المختلفة للمرأة والرجل والفتاة والصبي والتأكد من أنها تنال الأولوية المناسبة وتتوافر لها الموارد اللازمة. وكما يمكنها

**الاطار رقم ٢ مشاركة عضوات البرلمان في رواندا في إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع**

بعد الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا، ساعدت الإصلاحات في تشريعات الانتخابات، والتي ادخلت نظام الحصص النسبية، في جعل رواندا الدولة الأولى في العالم من حيث تمثيل المرأة في البرلمان، حيث بلغت نسبة النساء داخل البرلمان ٤٨.٨% وتوضح هذه التجربة في رواندا الفرق الذي قد يعكسه هذا العدد الكبير من عضوات البرلمان على الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع. وقد أنشأت المرأة في رواندا أول مؤتمر حزبي برلماني وصل إلى جميع الأطياف الحزبية، وضم ممثلين عن قبليتي الهوتو والتوتسي، حيث تناول قضايا أمن المرأة بغض النظر عن العرق أو الانتماء الحزبي، ووضع قوانين بحق المرأة في الميراث وحق الأرامل في المطالبة بالإرث من الاقارب الذكور لأزواجهن المتوفين، وعمل على معالجة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.٩ وقد أنشأت الحكومة وزارة مختصة لتعزيز دور المرأة، وتمت صياغة سياسة وطنية خاصة بالنوع الاجتماعي عام ٢٠٠١م. وقد مهد ذلك الطريق أمام تحديد النوع الاجتماعي باعتباره أحد اضلاع مثلث الأولويات الملحة في عملية مراجعة إستراتيجية القضاء على الفقر. وقامت الحكومة برعاية أبحاث موسعة حول الاتجاهات المختلفة المتعلقة بالمساوئ القائمة على النوع الاجتماعي. واستخدمت النتائج في إذكاء المناقشات داخل كل وزارة وإدارة حكومية حول معوقات المساواة بين النوع الاجتماعي وكيفية التغلب عليها. وبناءا عليه، التزمت وزارة الزراعة بزيادة عدد النساء اللواتي يتم الوصول إليهن عن طريق برامجها المتشعبة، وكما التزمت وزارة التربية والتعليم بالحيلولة دون تسرب الفتيات من المدارس، والتزمت المؤسسات الحكومية بتعزيز تمثيل المرأة في عمليات اتخاذ القرارات المحلية، وتطبيق سياسة تخصيص موازنة قائمة على النوع الاجتماعي لتدريب الموظفين الحكوميين على ترجمة قرارات السياسات إلى أفعال ملموسة من خلال تخصيص الموارد.[١٠]

أن توضح ما إذا كانت المبادرات الخاصة بالنوع الاجتماعي، مثل توفير التدريب الخاص بالنوع الاجتماعي لأفراد القطاع الأمني، قد تم تخصيص الأموال الكافية لها ام لا.

ويظل تخصيص موازنة قائمة على أساس النوع الاجتماعي تحديا قائما، حيث أن اتخاذ القرارات الاقتصادية بعيد كل البعد عن توازنات النوع الاجتماعي. وكما هو الحال بالنسبة للمناصب الرئيسية في القطاع الأمني، فإن تمثيل المرأة يتراجع كثيرا عندما يتعلق الأمر باتخاذ القرارات الاقتصادية. ومنذ عام ٢٠٠٥م، بلغ عدد النساء اللاتي يتقلدن مناصب متعلقة بالتمويل والموازنة[١٢] على مستوى العالم عشرون إمرأة فقط. ومع ذلك، فقد أقرت أكثر من خمسين دولة مبادرات لتخصيص موازنة خاصة قائمة على أساس النوع الاجتماعي. وقد تأسس ما يقارب نصف هذا العدد لهذه البرامج.[١٣] وقد عملت الدول الأعضاء في مجلس أوروبا – وهي ما تعرف بدول الشمال – النمسا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا العظمى وأيرلندا وبولندا وأسبانيا وسويسرا وتركيا على تنفيذ مبادرات لتخصيص موازنات قائمة على أساس النوع الاجتماعي.[١٤]

## ٣-٤ المساواة القائمة على أساس النوع الاجتماعي في اتخاذ القرارات البرلمانية

لتعزيز الصفة الشرعية والتمثيلية للرقابة البرلمانية على القطاع الأمني، تدعو الحاجة إلى زيادة عدد الأعضاء الإناث في البرلمانات. ولا تزال مساواة النوع الاجتماعي في اتخاذ القرار السياسي، رغم بعض التحسن الذي طرأ على تمثيل المرأة في الأعوام الأخيرة، هدفا بعيد المنال. وقد انخفض عدد البرلمانات التي تضم في تمثيلها أقل من ١٠٪ من النساء انخفاضا ملحوظا من ٦٣٪ عام ١٩٩٥ إلى ما يقرب من ٣٠٪ عام ٢٠٠٧.[١٥] ومع ذلك، فلا تزال هناك سبع دول (من بينها الدول التي تقدم بيانات إلى الاتحاد البرلماني الدولي) ليس لدى أي منها حتى امرأة واحدة تحت قبة البرلمان.

في عام ٢٠٠٧، بلغت نسبة تمثيل المرأة في البرلمان أقل من ٢٠٪ (انظر الجدول رقم ١).

وتعتبر الدول الشمالية وحدها التي لديها تشكيل برلماني يقترب بشكل مناسب من مساواة النوع الاجتماعي. وقد انضمت رواندا مؤخرا إلى مجموعة الصفوة، فانتخبت برلمانا ذا صفة تمثيلية تحقق مساواة النوع الاجتماعي بين الرجل والمرأة (انظر الجدول رقم٢). وبالرغم من حدوث تقدم ملحوظ منذ عام ١٩٩٥م في هذا الجانب، إلا ان هذا التحسن الطفيف في تمثيل المرأة في البرلمان بنسبة لا تزيد الا قليلا عن ١١٪ يعني أن الفجوة القائمة على أساس النوع الاجتماعي ما زالت كبيرة.

ويعتبر العجز عن تحقيق التوازن القائم على أساس النوع الاجتماعي في هيئات اتخاذ القرارات التشريعية والتنفيذية على مستوى العالم بمثابة حجر عثرة أمام جعل اتخاذ القرارات البرلمانية المتعلقة بالأمن والدفاع ذا صفة تمثيلية فعلية. وبصفة عامة، فالمرأة تشغل عدد قليل من المناصب الوزارية في أنحاء العالم، وهو ما يعتبر إخلالا بتوازن النوع الاجتماعي، ويظهر ذلك جليا وبشكل خاص في مجالات الدفاع والعدالة. وفي العام ٢٠٠٥م، من بين ١٨٣ دولة تم تحديدها، تترأس ١٢ إمرأة فقط وزارات الدفاع وشؤون قدامى المحاربين، وتشغل ٢٩ امرأة فقط منصب وزير العدل. ومن بين ٩٧ برلمانا، تقدمت ببيانات حول تشكيلة النوع الاجتماعي في لجانها البرلمانية للعام ١٩٩٧، بلغت نسبة النساء اللاتي يترأسن لجان الدفاع ٣٪ فقط. وعلاوة على ذلك، فقد بلغت نسبة تمثيل المرأة بين

**الجدول رقم ١ التشكيلة القائمة على أساس النوع الاجتماعي للبرلمانات العالمية كما في العام ٢٠٠٧ (في المجلس الواحد أو مجلس النواب)**[١٦]

| المنطقة | نسبة العضوات الاناث (٪) | نسبة الأعضاء الذكور (٪) |
|---|---|---|
| الدول الشمالية | ٤١,٦ | ٥٨,٤ |
| لدول الأوروبية الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوروبية (بما فيها الدول الشمالية) | ٢٠,٤ | ٧٩,٥ |
| الأمريكيتين | ٢٠,٠ | ٨٠,٠ |
| الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوروبية (بدون الدول الشمالية) | ١٨,٤ | ٨١,٦ |
| آسيا | ١٦,٦ | ٨٣,٤ |
| منطقة المحيط الهادي | ١٣,١ | ٨٦,٩ |
| الدول العربية | ٩,٦ | ٩٠,٤ |
| **المتوسط على مستوى العالم** | **١٩,٦** | **٨٠,٤** |

المسؤولين الذين يرأسون كافة اللجان البرلمانية ٢٠٪ فقط.[١٧] وبناءا عليه، فان أحد التحديات هو ضم عدد أكبر من عضوات البرلمان الإناث إلى اللجان الأمنية وتعيين المرأة في المناصب الرئيسية في مجالات الدفاع والشرطة والقضاء.

وتعزز المشاركة الأكثر مساواة بين المرأة والرجل في عملية الرقابة الديموقراطية من شرعية اتخاذ القرارات البرلمانية. ولهذا، فان البرلمانات نفسها قد تستفيد من قيامها بمعالجة علاقات السلطة غير المتوازنة القائمة في المجتمع وفي نفس الوقت سعيها لضمان المساواة الرسمية والقانونية بين المرأة والرجل.

"بامكان المرأة، بصفتها عضو في البرلمان، أن تؤدي دورا رئيسيا في مطالبة الخدمات الأمنية بتوفير المصداقية والشفافية، وكذلك تسهم في تخصيص موازنة ووضع سياسات تضمن عدم استحواذ الإنفاق العسكري على الموارد وعلى حساب القضايا التنموية؛ مثل التعليم والبيئة والخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية، وذلك من خلال إشراك الجمهور في المناقشات والحوارات حول هذه القضايا، وفي نفس الوقت تضمن التمثيل الديموقراطي في الهيكليات الأمنية الجديدة. وفي جنوب أفريقيا، عملت عضوات البرلمان على تعزيز مشاركة الجمهور في عمليات الإصلاح، وذلك عبر إشراك المنظمات غير الحكومية في صياغة السياسات الجديدة. وكانت الأعضاء الإناث يعبرن عن آرائهن ويطالبن بالمصداقية والشفافية عند ابرام أية صفقة أسلحة دون نقاش عام ويثرن المزاعم حول اكتنافها على الفساد. وكما كن ينتقدن الحكومة لإنفاقها الموارد القليلة على الأسلحة بدلا من تخفيف حدة الفقر، وتقدمت إحدى العضوات الفاعلات في البرلمان باستقالتها احتجاجا على مثل هذه الصفقات."[١٨]

باختصار، تعتبر عملية ادخال النوع الاجتماعي في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني عملية ضرورية لتعزيز الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، فعلى سبيل المثال، هناك علاقة بين مساواة النوع الاجتماعي وبين انخفاض معدلات النزاعات المسلحة الداخلية، حيث ان أخذ مسائل النوع الاجتماعي بعين الاعتبار بشكل كامل عند البدء في إصلاح القطاع الأمني يقلل من احتمالات حدوث نزاعات إلى أدنى معدلاتها. ويستفيد جميع أفراد المجتمع من مساواة النوع الاجتماعي في عملية اتخاذ القرارات، بما في ذلك القطاع الأمني. وكما أكدنا سابقا، فانه كلما زاد معدل تمثيل المرأة في البرلمان كلما انخفضت حدة النزاعات المسلحة على المستوى الدولي والداخلي.[١٩]

### الامتثال للالتزامات التي تمليها القوانين والمواثيق الدولية

يعتبر ادخال النوع الاجتماعي في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني مسألة ضرورية للانصياع للقوانين والمواثيق والمعايير الدولية والإقليمية الخاصة بالنوع الاجتماعي وأثره على الأمن، ومنها:

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)
- إعلان ومنهاج عمل بكين (١٩٩٥)
- قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن (٢٠٠٠)

لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى ملحق رزمة الأدوات بشأن القوانين والمواثيق الدولية والإقليمية.

## ٤ كيف يمكن ادخال النوع الاجتماعي في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني؟

على جميع الدول، سواء التي تتمتع بتاريخ حافل من السلام والحكم الديموقراطي أو الخارجة حديثا من نزاعات عنيفة، أن تتولى مواجهة قضايا معقدة وصعبة متعلقة بالقطاع الأمني. وفي نفس الوقت، فان طبيعة التحديات والفرص التي تتطلب الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني تختلف من دولة إلى اخرى. وعليه، فكل إستراتيجية تحتاج إلى تكييفها وفقا لسياق الإصلاح المحدد. فعلى سبيل المثال، في العديد من المجتمعات المتقدمة تكون الأولوية لقضايا إشراك المرأة بصورة كاملة ومتزايدة في قوات الجيش والشرطة، وكذلك المساواة في الراتب أو فرص الترقي، بينما في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات يمكن أن تسيطر مسائل اخرى على سلم الاولويات؛ مثل كيفية حماية النساء والفتيات من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والذي استشرى بفعل الحروب. ويتعرض هذا الجزء لبعض الإستراتيجيات العملية بينما يتناول الجزء رقم " ٥ " سياقات محددة.

### ٤-١ صياغة القوانين والسياسات الشاملة المستندة إلى الاحتياجات

تمارس البرلمانات ادوار عديدة، منها تمثيل المصالح دائمة التشعب للمجتمع واستخدام قدرته على بناء العلاقات داخل البرلمان نفسه وداخل المجتمع الخارجي الاوسع.[٢٠] وعند هذه النقطة تحديدا، غالبا ما يقصر البرلمان في اشراك الأطراف غير الحكومية بشكل كافي.[٢١] فالبرلمانات في المجتمعات المتأثر بالنزاعات، على وجه التحديد، تميل إلى إنشاء علاقات واهنة مع جموع الناخبين، حيث يسعى العديد من أعضاء البرلمان إلى الاتصال بالناخبين وقت الانتخابات فقط. ولتعزيز شرعيتهم، يحتاج أعضاء البرلمان إلى الوصول إلى جموع ناخبيهم وتوطيد العلاقات بين البرلمان والشركاء الآخرين في الحكم كالمجتمع المدني مثلا.[٢٢]

وفي سياق الدول المتأثرة بالنزاعات والدول في المراحل الانتقالية، يبدأ المجتمع المدني في لعب دور أكثر فاعلية. وقد عملت العديد من البرلمانات الأفريقية، بما فيها البرلمانات في ليبيريا والصومال وزيمبابوي، على زيادة إشراك منظمات المجتمع المدني في تحمل مسؤولياتها. وفي أمريكا الوسطى أيضا، نجد مشاركات مماثلة بين البرلمانات والمنظمات غير الحكومية، غير أن المبادرة لعقد هذه الحوارات نادرا ما تأتي من جانب البرلمان.[٢٣]

ومن منظور النوع الاجتماعي، تعتبر المنظمات النسائية حليفا أساسيا في جهود البرلمانات لتعزيز مساواة النوع الاجتماعي. وغالبا ما تأتي السياسات المتجاوبة مع النوع الاجتماعي، التي يقرها البرلمان، نتيجة المقترحات التي يقدمها المجتمع المدني والذي تكون له بدوره مصلحة في تسهيل تنفيذها. وعلى سبيل المثال، تشترك المنظمات النسائية في العديد من الدول بنشاط فاعل في الحملات المناهضة للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. ونتيجة لذلك، يمكن لهذه البرلمانات التي قامت بتعزيز القوانين التي أقرتها بهدف مناهضة العنف الأسري أن تعتمد على المنظمات النسائية في مراقبة تنفيذ هذه القوانين.

وتلعب البرلمانات دورا هاما وحاسما في توفير الأمن الشامل وذلك بإقرار سياسات وتشريعات أمنية متجاوبة مع النوع الاجتماعي، وتشمل الإستراتيجيات العملية ما يلي:

#### العمليات التشاركية

- عند حدوث تغيير جوهري في الموقف الاستراتيجي وضع آليات للحوارات العامة، كالجلسات العامة، لتسهيل مساهمة المجتمع المدني في السياسات المتعلقة بقضايا الدفاع والشرطة وإدارة الحدود والقضاء والعقوبات.
- تشجيع المنظمات النسائية على المشاركة في العمليات التشاورية بشأن السياسة.
- قيام اعضاء البرلمان بتخصيص بعض وقتهم للاستماع إلى هموم المنظمات النسائية في المناطق الحضرية والريفية.

#### القوانين والسياسات المتجاوبة مع النوع الاجتماعي

- إدخال مضامين متعلقة بالنوع الاجتماعي في القوانين والسياسات الأمنية؛ كالتعامل مع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وتشجيع المشاركة الكاملة والمتساوية للرجل والمرأة في مؤسسات القطاع الأمني.
- استخدام لغة شاملة للنوع الاجتماعي (ضباط الشرطة) ولغة خاصة بالنوع الاجتماعي (أفراد الجيش للذكور والإناث) كلما كان ذلك ملائما.
- طلب مشورة خبراء النوع الاجتماعي في صياغة ومراجعة السياسات الأمنية.
- إجراء تقييم لمدى تأثير النوع الاجتماعي على السياسات الأمنية الحالية والمقترحة.

#### التدريب على النوع الاجتماعي واختصاصات واضعي السياسات الأمنية

- ضمان حصول أعضاء البرلمان والعاملين معهم، وخاصة أعضاء اللجان الأمنية والعسكرية، على تدريبات متعلقة بمسائل النوع الاجتماعي والأمن.
- ضمان إدخال مسائل النوع الاجتماعي في اختصاصات عمل اللجان الأمنية والعسكرية.

انظر التقرير حول النوع الاجتماعي وأثره في وضع سياسة الأمن القومي

## ٤-٢ بناء هيئات في القطاع الأمني فاعلة وممثلة

المؤسسات الأمنية الفاعلة هي المؤسسات الممثلة والتي تتفهم الاحتياجات الأمنية الخاصة بالنوع الاجتماعي في المجتمعات التي تخدمها. وكما يمكن تعزيز الكفاءة والفاعلية إذا تم اخذ النوع الاجتماعي بعين الاعتبار، ولاسيما من خلال الجهود المبذولة لزيادة تمثيل المرأة وتنفيذ التدريب الخاص بالنوع الاجتماعي.

وتفضل المرأة ان تكون أقلية مميزة داخل مؤسسات القطاع الأمني، بما فيها قوات الشرطة والجيش والقضاء والمؤسسات العقابية وخدمات إدارة الحدود، فعلى سبيل المثال، تمثل نسبة الضباط الإناث ٤٪ فقط من قوة الشرطة الوطنية الرواندية.[٢٤] وكما يمكن لأعضاء البرلمان المطالبة بتحديد حصص وإجراءات أخرى للتمييز الإيجابي لإحداث تغيير في تشكيلة جهاز الأمن. فقبل الحرب في كوسوفو، مثلا، لم تكن هناك شرطة نسائية.[٢٥] وتم تطبيق نظام الحصص بنجاح، فصارت المرأة تشكل الآن ١٤٪ من قوة الشرطة في المناطق التي تديرها الأمم المتحدة. ويرجع الفضل في ذلك إلى وضع نظام الحصص الإلزامي.[٢٦] وفي ظل النظام الجديد، يتعين أن تكون نسبة تمثيل المرأة ٢٠٪ من إجمالي عدد المجندين الجدد.[٢٧] وكما تبنت ليبيريا نظام الحصص بنسبة ٢٠٪ من اجل تشجيع ادخال المرأة في قوات الشرطة والجيش. وفي عام ٢٠٠٤م، كان عدد النساء من قضاة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ١١ قاضية فقط مقابل ٣٢ قاضيا، وقد اصدرت الجمعية البرلمانية الأوروبية قرارا يقضي بعدم قبول قوائم المرشحين التي لا تضم مرشحا واحدا على الاقل من كل جنس. وقد جرى تغيير على هذه القاعدة بعد عام واحد من اصدارها يسمح بتقديم قوائم للجنس الواحد شريطة أن يكونوا من النوع الاجتماعي الأقل تمثيلا في المحكمة (وهو النساء حاليا).

وبعيدا عن التركيز على زيادة استقطاب المرأة، فمن الضروري تقديم مبادرات إضافية لايجاد ثقافة مؤسسية غير تمييزية تساعد في ضمان استمرارية وترقية المرأة. ومن بين هذه المبادرات الرئيسية التدريب الخاص بالنوع الاجتماعي. وتوافق البرلمانات على ميزانيات مخصصة لبرامج تدريب القطاع الأمني، ويمكنها استخدام دورها الرقابي للدعوة إلى إدخال تدريب خاص بالنوع الاجتماعي وكذلك ادخال مسائل النوع الاجتماعي في قلب المناهج التدريبية. وعلى سبيل المثال، دعت القيادات النسائية في بوروندي، أثناء محادثات السلام، إلى ضرورة تزويد قوات الأمن "بتدريبات فنية واخلاقية ومدنية ... مع تركيز خاص على حماية النساء والأطفال".[٢٨]

**تشمل الإستراتيجيات العملية ما يلي:**

### توفير تدريب على النوع الاجتماعي لأفراد القطاع الأمني

- ضمان تلقي جميع أفراد القطاع الأمني تدريبات على مراعاة النوع الاجتماعي.

انظر التقرير الخاص حول تدريب أفراد القطاع الأمني على مسائل النوع الاجتماعي

### مبادرات زيادة استقطاب وتثبيت استمرارية وترقية المرأة

- مراقبة تنفيذ الالتزامات الدولية والإقليمية والمحلية فيما يتعلق بالمشاركة الكاملة المتساوية للمرأة.
- ضمان أن التشريعات التي تحكم المشاركة في مؤسسات القطاع الأمني تساعد في تعزيز مشاركة المرأة والمجموعات الأخرى الأقل تمثيلا والمهمشة.
- ممارسة الرقابة على سياسات التوظيف والموارد البشرية والتدريب وإدارة مؤسسات القطاع الأمني. وهذه العناصر على درجة قصوى من الأهمية في ضمان قيام مؤسسات القطاع الأمني بتعزيز المشاركة الكاملة المتساوية للمرأة والرجل، والتنفيذ الفاعل غير التمييزي، ومعالجة حالات انعدام الأمن القائمة على النوع الاجتماعي.
- الدعوة إلى وضع أهداف اجبارية تساعد في زيادة تمثيل المرأة في المؤسسات الأمنية.

## ٤-٣ التعامل مع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي

يحتاج أعضاء البرلمان المشاركون في عملية إصلاح القطاع الأمني إلى الانتباه بشكل خاص إلى العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي إضافة إلى القوانين التي تحكم الملكية المحلية والميراث والزواج والميول الجنسية.

انظر قسم إصلاح القوانين من تقرير النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح قطاع العدالة

وقد أكدت كارولين موزر (Caroline Moser) بأن "المرأة والرجل باعتبارهما طرفي المجتمع يعانيان من العنف والنزاع بشكل مختلف، فكلاهما يكون الضحية والجاني".[٢٩] ويحتمل أن تكون القوات الأمنية الممثلة أكثر إدراكا ومراعاة لتأثير العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي سواء فيما يتعلق منه بالعنف الأسري في أوروبا الغربية والولايات المتحدة أو بتأثير الاغتصاب اوقات الحروب في أفريقيا ودول البلقان.

وقد أكد كلا من بوتا فيركس وبانون (Bouta, Frerks and Bannon) على أنه "يتعين أن تركز سياسات العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي على كل من الرجل والمرأة من أجل الوصول إلى جميع الأطراف المعنية (الضحايا وأسرهم والشهود والجناة)".[٣٠] وبالرغم من الاقرار بتأثر الرجال من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، الا أن السياسات الحالية قد عجزت عن أخذ احتياجات الضحايا من الذكور بعين الاعتبار".[٣١] وبذلك ودعما للأمن الشامل، يتعين على أعضاء البرلمان الانتباه المباشر إلى ضحايا العنف من الذكور والإناث.

وتتطلب السياسات الجديدة أن يكون التدريب أكثر فاعلية في التعامل مع الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي. وإقرارا بهذا الواقع، فقد تم تنفيذ برامج تدريبية مخصصة في العديد من الدول على مستوى العالم؛ فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٠٢، تلقى ثلث افراد قوات الشرطة في رواندا تدريبات لتعزيز تجاوبها مع الحالات المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم القائمة على النوع الاجتماعي.٣٢ وكما يتعين وضع السياسات الملائمة للقضاء على العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي الذي يرتكبه أفراد القطاع الأمني ومساءلتهم عن هذه الجرائم.

**تشمل الإستراتيجيات العملية ما يلي:**

**إقرار تشريع شامل للقضاء على العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والمعاقبة عليه**

- ضمان اعتبار جميع أشكال العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، بما فيها الاغتصاب الزوجي واغتصاب الرجال للرجال والحمل والإجهاض بالإكراه وجرائم الشرف، على انها جرائم يعاقب عليها القانون بما يتناسب وخطورتها.
- ضمان أن التعريفات القانونية للاغتصاب والجرائم الجنسية الأخرى محايدة بالنسبة للنوع الاجتماعي، وأن يتم التعامل مع الجرائم الجنسية بموضوعية مطلقة سواء وقعت داخل أو خارج العلاقة الحميمة.
- مراقبة تنفيذ الالتزامات الدولية والإقليمية والمحلية فيما يتعلق بالقضاء على العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.

**إخضاع المؤسسات الأمنية وأفرادها للمساءلة لمنع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ومعالجته**

- ضمان وضع تشريعات ومدونات قواعد سلوك واضحة بشأن مسؤولية أفراد القطاع الأمني عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الإجراءات التأديبية.
- مراقبة الشكاوى والتحقيقات والمعاقبة على انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد القطاع الأمني، وذلك بهدف القضاء على الحصانة فيما يتعلق بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.
- تقديم استفسارات وإجراء دراسات حول طبيعة ومعدلات حدوث العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والتمييز داخل مؤسسات القطاع الأمني.

**محققو الشكاوى**

- النظر في إنشاء وظيفة، مثل وظيفة محقق الشكاوى، تكون له سلطات محددة للرقابة على ادخال مسائل النوع الاجتماعي ضمن مؤسسة الدفاع والمؤسسات الأمنية الأخرى، و/أو ضمان أن يقوم من يشغل هذه الوظائف الرقابية بالتدقيق في المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي. وتم تعيين محققي الشكاوى في البرلمانات في العديد من الدول، ففي ألمانيا، على سبيل المثال، يوجد محقق شكاوى مختص بالنظر في القضايا المتعلقة بالقوات المسلحة، ويمكن لمحققي الشكاوى أن يكونوا محامين فاعلين ويؤدون دورا مهما في التركيز على تأثير كل من العنف الأسري والجرائم المتعلقة بالنزاعات.

## ٤-٤ زيادة تمثيل المرأة في البرلمانات وفي اللجان البرلمانية المخصصة لاتخاذ القرارات الأمنية

بإمكان البرلمانات اتخاذ العديد من الاجراءات المتنوعة لزياد أعداد عضوات البرلمان الاناث، وكذلك زيادة مشاركتهن في اللجان المختصة بالدفاع والأمن. وعلى سبيل المثال، يمكن لأعضاء البرلمان إجراء إصلاح انتخابي لضمان المشاركة الكاملة للمرأة والأقليات في العملية السياسية. وتشتمل الاعتبارات المهمة لأعضاء البرلمان نوعية النظام الانتخابي الواجب تطبيقه وتحديد الحصص الانتخابية والحزبية.

ويلعب نظام الحصص الانتخابية دورا مهما في تغيير تشكيلة البرلمانات على مستوى العالم من حيث النوع الاجتماعي. ويبلغ عدد الدول التي لديها حصص انتخابية أو دستورية خاصة بالنوع الاجتماعي في الانتخابات البرلمانية ٤٠ دولة. ٣٣ وكما ذكرنا مرارا من قبل، فمن المهم لتمثيل المرأة في البرلمان هو تحقيق "كتلة مؤثرة" تصل نسبتها الى حوالي ٣٠٪. وان الهدف من هذه "الكتلة المؤثرة" بالنسبة للمرأة هو أن يكون لها تأثير حقيقي في اتخاذ القرارات البرلمانية. وحتى يتسنى لها تحقيق ذلك، فهي تحتاج إلى التواجد بأعداد كبيرة. ومنذ شهر أغسطس ٢٠٠٧م، وصلت ١٨ دولة إلى نسبة ٣٠٪ المذكورة لتمثيل المرأة في البرلمان أو تجاوزتها (انظر الجدول رقم ٢).

وتتيح اللجان البرلمانية الفرصة للمشرعين لتنظيم عملهم والتركيز على الخبرات، ويمكن لأعضاء البرلمان استخدام

لجان الدفاع والأمن في ممارسة مهامهم الرقابية عن طريق الطلب الى أعضاء المؤسسة الأمنية بالادلاء بشهاداتهم بخصوص الكفاءة العملياتية للقوات الأمنية أو بطلب مشاركة خبراء خارجيين مختصين بشئون الامن. ومن أهم جوانب المشاركة الكاملة للمرأة في اتخاذ القرارات الأمنية هو مشاركة عضوات البرلمان في هذه اللجان.

ويمكن تقديم عدد من المبادرات لضمان التوازن بين النوع الإجتماعي في اللجان البرلمانية، بما فيها نظام الحصص.

وعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٠٥م، أقر الكنيست –البرلمان الإسرائيلي – تعديلا على قانون التمثيل المتكافئ للمرأة الصادر في عام ١٩٥٦م، والذي يقضي بادخال المرأة في فرق العمل المعينة للإعداد للمفاوضات الداخلية أو الخارجية أو مفاوضات السلام والسياسة. وقد تقدمت اثنتين من أعضاء البرلمان بهذا القانون بالتعاون مع منظمة "إيشا الـ إيشا" (Isha L'Isha)، وهي إحدى المنظمات النسائية ذات القاعدة الشعبية العريضة. ومن أجل إقرار القانون، تم تشكيل تحالف خاص من المنظمات النسائية والسلام

**الجدول رقم ٢ التحول البرلماني: الدول التي حققت نسبة ٣٠٪ – ٢٠٠٧م [٣٤]**

| الدولة | النظام الانتخابي | وجود نظام الحصص (١) | نسبة المرأة في الجمعية العمومية (٢) |
|---|---|---|---|
| رواندا | التعددية: نظام الفوز للأكثر أصواتا | نعم، النوع ١: يحدد الدستور حصة للمرأة. النوع ٢: تخصيص ٢٤ مقعدا للمرأة من أصل ٨٠ مقعد في الجمعية العمومية. النوع ٣: تخصيص ٣٠٪ من أعضاء المجالس المحلية للمرأة. | ٤٨,٤ (٢٠٠٤) |
| السويد | التمثيل النسبي: نظام القائمة | نعم، النوع ٤: تخصيص ٤٠٪ للمرأة في حزب العمل الديموقراطي الاشتراكي، الحزب اليساري، حزب الخضر | ٤٧,٣ (٢٠٦) |
| فنلندا | التمثيل النسبي: نظام القائمة | لا | ٤٢,٠ (٢٠٠٧) |
| كوستاريكا | التمثيل النسبي: نظام القائمة | نعم، النوع ٢: تخصيص حصة ٤٠٪ للمرأة في جميع الانتخابات العامة. النوع ٤: تخصيص حصة ٤٠٪ للمرأة في حزب التحرير الوطني وحزب الوحدة الاشتراكية المسيحية و٥٠٪ في حزب حركة المواطن. | ٣٨,٦ (٢٠٠٦) |
| النرويج | التمثيل النسبي: نظام القائمة | نعم، النوع ٤: تخصيص حصة ٤٠٪ للمرأة في حزب اليسار الاشتراكي وحزب العمل النرويجي وحزب الوسط وحزب الشعب المسيحي | ٣٧,٧ (٢٠٠٥) |
| الدنمارك | التمثيل النسبي: نظام القائمة | لا، كان يستخدم النوع ٤. تم التخلي عن نظام الحصص منذ عام ١٩٩٦ | ٣٦,٩ (٢٠٠٥) |
| بلجيكا | التمثيل النسبي: نظام القائمة | نعم، النوع ٢: تخصيص حصة الثلث على الأقل لكل جنس ولا يمكن أن يشغل عضوين من نفس الجنس وظيفتين كبيرتين في الحزب. النوع ٤: تخصيص حصة ٥٠٪ للمرأة في الحزب الاشتراكي الفلمنكي والحزب الاشتراكي الفرنسي. | ٣٦,٧ (٢٠٠٧) |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| هولندا | التمثيل النسبي: نظام القائمة | نعم، | النوع ٤: يخصص حزب العمل حصة ٥٠٪ للمرأة ويخصص حزب الخضر اليساري حصة للمرأة (النسبة غير مؤكدة). | ٣٦,٧ (٢٠٠٥) |
| كوبا | الأغلبية: نظام الدورتين | لا | | ٣٦,٠ (٢٠٠٥) |
| أسبانيا | التمثيل النسبي: نظام القائمة | نعم، | النوع ٤: يخصص حزب العمال الاشتراكي الإسباني حصة ٤٠٪ لكلا الجنسين. | ٣٦,٠ (٢٠٠٥) |
| الأرجنتين | التمثيل النسبي: نظام القائمة | نعم، | النوع ١: يحدد الدستور حصة للمرأة.<br>النوع ٢: يجب أن تشمل ٣٠٪ من قائمة الحزب المرأة في المناصب الفائزة.<br>النوع ٣: تشمل القوانين الرئيسية والمحلية نظام الحصص.<br>النوع ٤: تخصص معظم الأحزاب حصة ٣٠٪ للمرأة. | ٣٥,٠ (٢٠٠٥) |
| موزمبيق | التمثيل النسبي: نظام القائمة | نعم، | النوع ٤: تخصص جبهة تحرير موزمبيق حصة ٣٠٪ للمرأة. | ٣٤,٨ (٢٠٠٥) |
| جنوب أفريقيا | التمثيل النسبي: نظام القائمة | نعم، | النوع ٤: يخصص المؤتمر الوطني الإفريقي حصة ٣٠٪ للمرأة وحصة ٥٠٪ للمرأة على قوائم الأحزاب على المستوى المحلي. | ٣٢,٨ (٢٠٠٥) |
| النمسا | التمثيل النسبي: نظام القائمة | نعم، | النوع ٤: يخصص حزب البديل الأخضر حصة ٥٠٪ للمرأة ويخصص حزب الشعب النمساوي حصة ٣٣,٣٪ وحزب النمسا الديموقراطي الاجتماعي حصة ٤٠٪. | ٣٢,٢ (٢٠٠٦) |
| نيوزلندا | نظام العضوية النسبي المختلط | نعم، | النوع ٤: حصص تحددها الأحزاب طواعية | ٣٢,٢ (٢٠٠٥) |
| أيسلندا | التمثيل النسبي: نظام العضوية المختلط | نعم، | النوع ٤: يخصص حزب الاشتراكية الديموقراطية والخضر حصة ٥٠٪ وحزب الاتحاد الديموقراطي المسيحي ٣٣,٣٪ وحزب ألمانيا الديموقراطي الاجتماعي ٤٠٪. | ٣١,٦ (٢٠٠٥) |
| ألمانيا | التمثيل النسبي: نظام العضوية المختلط | نعم، | النوع ٤: حصة بموجب التشريع بنسبة ٣٠٪ للمرأة. | ٣٠,٥ (٢٠٠٥) |

**ملاحظة ١:** تؤخذ أنواع الحصص التالية في الاعتبار:
النوع ١: يحدد الدستور حصة للبرلمان الوطني.
النوع ٢: الحصة بموجب قانون الانتخابات أو تشريع البرلمان الوطني.
النوع ٣: حصة دستورية أو تشريعية للحكومة المحلية.
النوع ٤: حصة الأحزاب السياسية للمرشحين السياسيين.

**ملاحظة ٢:** سنة آخر انتخابات مذكورة بين قوسين.

وتم إطلاق حملات ضغط وحملات إعلامية واسعة لهذا الغرض.[٣٥]

ويمكن استخدام الإستراتيجيات التالية لزيادة مشاركة المرأة (والمجموعات الأخرى الأقل تمثيلا) داخل البرلمان وداخل اللجان الأمنية والدفاعية:

### زيادة مشاركة المرأة داخل البرلمان

- تحديد حصص سواء في الدستور أو في لوائح الأحزاب السياسية أو اللوائح الانتخابية وتخصيص مقاعد للمرأة في البرلمان.
- العمل مع منظمات المجتمع المدني لتنفيذ البرامج على مستوى البرلمان وكذلك على مستوى الأحزاب السياسية لتشجيع وإعداد المرأة لتولي مسئولية المنصب (انظر الجدول رقم ٣).
- تقديم حوافز للأحزاب السياسية لترشيح المرأة للمناصب.
- إنشاء مؤتمر حزبي برلماني للمرأة حتى يتسنى للعضوات التعاون فيما بينهن والاتفاق على وضع سياسات لتعزيز مسائل النوع الاجتماعي و/أو إنشاء مؤتمر حزبي برلماني للرجل/المرأة يكرس جهوده لتعزيز مسائل النوع الاجتماعي والنهوض بها (انظر الجدول رقم ٥).
- إجراء مراجعة لأدوار النوع الاجتماعي للنظام الانتخابي.
- يمكن للبرلمانيات من ذوات الخبرة تقديم المشورة لمن هن أقل خبرة أو من لديهن تطلعات من عضوات البرلمان.

### زيادة مشاركة المرأة داخل اللجان الأمنية والدفاعية وفي اتخاذ القرارات الأمنية

- إقرار تشريع يدعو إلى زيادة مشاركة المرأة في اللجان الأمنية والدفاعية.
- دراسة تحديد حصص خاصة بالنوع الاجتماعي لجميع تشكيلات اللجان.
- طلب تعيين مزيد من النساء في المناصب التنفيذية العليا، وتحديدا في مجلس الوزراء وفي مجلس الأمن القومي.

**الاطار رقم ٣ المنظمات غير الحكومية الكمبودية: تعزيز مشاركة المرأة والتعاون فيما بين الأحزاب**

كان لغياب التعاون فيما بين الأحزاب في كمبوديا وهيمنة الحزب الواحد نتائج سلبية على الاتحادات النسائية داخل الأحزاب لأغراض تعزيز مسائل النوع الاجتماعي وخاصة على المستوى المحلي. وبالرغم من ذلك، كانت المرأة الكمبودية، بالعمل مع المنظمات غير الحكومية، في طليعة من أسهموا في بناء جسور التواصل بين مختلف التيارات الحزبية. وكانت منظمة المرأة من أجل الرخاء (Women for Prosperity) من أكثر المنظمات تأثيرا في هذا المجال. وبقيادة العائد بوك ناندا (Pok Nanda)، وضعت منظمة المرأة من أجل الرخاء برنامجا لا يهدف إلى تشجيع وتمكين المرأة من دخول عالم السياسة فحسب، بل يهدف أيضا إلى مد جسور التواصل مع مختلف الأحزاب المنقسمة على المستوى المحلي. وبين الشبكة التي أنشأتها كانت عضوات المجلس المحلي من جميع الجهات، بما فيها الأحزاب السياسية. وفقد ركزت المنظمة على التحديات العامة التي تواجه المرأة في مجال السياسة، بغض النظر عن الأيديولوجية، وتقديم التدريب المستمر بغرض تنمية مهاراتهن مع مرور الوقت. واستعدادا لانتخابات المجالس المحلية لعام ٢٠٠٠، دعمت المنظمة ٥,٥٢٧ مرشحة، وذلك من خلال تقديم الإرشادات في الخطابات العامة، والمساعدة في صياغتها، والإجابة على الأسئلة الموجهة من الناخبين، ومواجهة التحديات من جانب أعضاء الأحزاب الأخرى من الذكور ممن لا يبدون تعاطفا مع مشاركة المرأة، وكذلك تقديم نموذج فعال ومؤثر للتعاون فيما بين الأحزاب.[٣٦]

## ٤-٥ تنفيذ الموازنة والمشتريات العادلة

يمكن لأعضاء البرلمان تنفيذ مبادرات خاصة بموازنة النوع الاجتماعي لتعزيز الاستخدام المتكافئ والملائم للأموال. وان تخصيص موازنة النوع الاجتماعي هو تطبيق عملي لتوجيه النوع الاجتماعي لعملية إعداد الموازنة. وهذا يعني تقييم للموازنة قائم على أساس النوع الاجتماعي وإدخال قضاياه على جميع مستويات عملية إعداد الموازنة وإعادة هيكلة العوائد وبنود الإنفاق من أجل دعم مساواة النوع الاجتماعي.[٣٧]

ويمكن للبرلمان المشاركة في إعداد الموازنة المتعلقة بالأمن في المراحل الرئيسية الأربع لدورة الموازنة النموذجية.[٣٨]

- **إعداد الموازنة:** وهذه المرحلة خاصة بالسلطة التنفيذية لتقديم المخصصات المقترحة من الأموال للعديد من الأغراض، إلا أنه يمكن للبرلمان وأعضاؤه المشاركة في العملية من خلال الآليات الرسمية وغير الرسمية المختلفة.

- **الموافقة على الموازنة:** يتعين أن يكون البرلمان قادرا على دراسة وتحديد المصلحة العامة وملائمة تخصيص الأموال. ويجوز له – في سياقات محددة – أن يكمل المخصصات المتعلقة بالأمن بتوجيهات محددة.
- **التنفيذ أو الإنفاق:** يقوم البرلمان بمراقبة الإنفاق الحكومي. ويجوز له الاجتهاد لتعزيز الشفافية والمساءلة. وفي حالة طلب توفير موازنة إضافية، يقوم البرلمان بمراقبة وتدقيق هذه الطلبات للحيلولة دون تجاوز حدود الإنفاق.
- **التدقيق أو المراجعة:** يقوم البرلمان بالتحقق فيما إذا كان هناك سوء استخدام من جانب الحكومة للأموال المخصصة. وكما يقوم بصفة دورية بتقييم مجمل الموازنة وتدقيق العملية لضمان المساءلة والكفاءة والدقة.

وهناك أداة تستخدم عادة في عملية تخصيص موازنة النوع الاجتماعي وهي بيان الموازنة المراعي للنوع الاجتماعي. ويمكن تطوير هذا استنادا الى مجمل الموازنة أو استنادا الى قطاعات محددة، مثل القطاع الأمني. وكما يتم تحليل ودراسة بنود الإنفاق والعوائد من حيث الأثر المحتمل على مختلف مجموعات النساء والرجال، والاولاد والبنات. والهدف من ذلك هو ضمان أخذ احتياجات الرجل والمرأة بعين الاعتبار بصورة عادلة.[٣٩]

ويوضح المجلس الأوروبي أن البرلمانات تناقش الموازنات المقدمة من السلطات التنفيذية، وتقوم باجراء التعديلات عليها وفي النهاية تقوم باقرارها. ومع ذلك، يمكنها أيضا تقديم طلبات للمشاركة في أنشطة المشاورات، حيث يمكنها بذلك المشاركة في تشكيل الإرادة السياسية وتعزيز التزامات الحكومات بتخصيص موازنة النوع الاجتماعي.[٤٠] وفي داخل الحكومات، تلفت مبادرات موازنة نوع الاجتماعي الانتباه إلى قضية مساواة النوع الاجتماعي في عملية تخصيص الموارد. وأما بالنسبة لناشطي المجتمع المدني وأعضاء البرلمان، فانها تمثل أدوات ذات فائدة للدعوة إلى المزيد من الشفافية في القرارات المتعلقة بالموازنة والمساءلة تجاه المرأة.[٤١] وتهدف مبادرات موازنة النوع الاجتماعي إلى تغيير عملية إعداد الموازنة في حد ذاتها، وذلك بزيادة دور المجالس التشريعية والمجتمع المدني.[٤٢]

وتمت الدعوة إلى تبني أنظمة الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي وتنفيذها في عدد من الدول حول العالم، ففي البرازيل، على سبيل المثال، تعمل منظمات المجتمع المدني مع عضوات البرلمان لتأييد نظم الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي.[٤٤] وفي الفلبين، عملت المنظمات النسائية على زيادة الوعي بأهمية تخصيص موازنة للنوع الاجتماعي والتأكيد على الدور الحاسم الذي تلعبه النصوص التشريعية في ترسيخ مساواة النوع الاجتماعي.[٤٥] وكانت جنوب أفريقيا من بين أوائل الدول التي تبنت مسائل النوع الاجتماعي عند اتخاذ القرارات الاقتصادية

**الاطار رقم ٤ أدوات وطرق البرلمان لوضع موازنة النوع الاجتماعي [٤٣]**

**تحليل بنود الإنفاق/العوائد.** من أجل تحليل المواقف الراهنة لكل من المرأة والرجل والفتاة والصبي في قطاع محدد – أو تقييم أثار النوع الاجتماعي السياسات أو إجراءات السياسة – فقد تم وضع إجراءات إضافية تربط مابين الموازنة والسياسات وتركز على مختلف الجوانب (العوائد أو بنود الإنفاق أو الخدمات العامة أو استهلاك الوقت).

**تحليل معدل العائد المصنف حسب النوع الاجتماعي**، وهو عبارة عن أسلوب يتم به فحص الضرائب المباشرة وغير المباشرة وكذلك الرسوم التي يدفعها كل من الرجل والمرأة.

**تحليل الإنفاق العام المصنف حسب النوع الاجتماعي**، وهو عبارة عن مقارنة للمصروفات العامة في برنامج معين ويتم عادة باستخدام بيانات من الدراسات المحلية للكشف عن كيفية توزيع المصروفات بين المرأة والرجل والفتاة والصبي.

**تقييم المستفيدين بمعزل عن النوع الاجتماعي**، وهو عبارة عن طريقة بحثية تستخدم لسؤال المستفيدين الفعليين أو المحتملين عن مدى تلبية البرامج الحكومية و/أو الخدمات العامة لاحتياجاتهم ورغباتهم وأولوياتهم.

**تقييم تأثير النوع الاجتماعي**، وهو عبارة عن تقييم لاحق للموازنة أو سابق على مقترحات الموازنة. وهو تقريبا أكثر أدوات موازنة النوع الاجتماعي شمولية وأكثرها تعقيدا، حيث يشير إلى تأثير الموازنة على المدى القريب والبعيد بشأن توزيع الموارد والحصول عليها (بما في ذلك الوقت)، وكذلك على أدوار ومعايير النوع الاجتماعي.

**تقييم السياسة المراعية للنوع الاجتماعي**، وهو يتطلب تدقيق السياسات الخاصة بمختلف الأعمال والبرامج والتركيز على مسائل النوع الاجتماعي الصريحة والضمنية ذات الصلة. وكما تقوم بالتدقيق في الفرضية القائلة بأن السياسات "محايدة بالنسبة للنوع الاجتماعي" في تأثيراتها، وبدلا من ذلك تقوم بالتحري عن الطرق التي تؤدي فيها السياسات ومخصصات الموارد المصاحبة لها الى تقليص او مضاعفة عدم مساواة النوع الاجتماعي.

للبلاد، فكانت مبادرة تخصيص موازنة للمرأة في البلاد نتاج جهد مشترك بين عضوات البرلمان والعديد من منظمات المجتمع المدني. وقد ركزت المبادرة على أبعاد النوع الاجتماعي عند فرض الضرائب وتحديد الإنفاق. وكما سعت إلى ضمان انسجام عملية وضع الموازنة مع مبادئ مساواة النوع الاجتماعي، وقد تطلب تضافر هذه الجهود عقد مناقشات على المستويين المحلي والوطني في الحكومة بالاضافة الى دعوة المواطنين للمشاركة. وقد بدأت منظمات المجتمع المدني في تحليل الموازنة والسياسات التي تحركها لتحديد تأثير النوع الاجتماعي، واستخدم أعضاء البرلمان نتائج هذه الأبحاث لتشكيل المناقشات الخاصة بالموازنة داخل البرلمان.[٤٦]

تشمل إستراتيجيات تخصيص موازنة ومشتريات عادلة ما يلي:

### موازنة النوع الاجتماعي

- إجراء مراجعة النوع الاجتماعي لجميع بنود الموازنة المقترحة والحالية لضمان إيجاد التمويل الكافي للتعامل مع الاحتياجات الأمنية للمرأة والرجل والفتاة والصبي.
- إدخال مسائل النوع الاجتماعي في الموازنة المقترحة.

### النوع الاجتماعي ومشتريات الدفاع

- ضمان تخصيص أموال للإنفاق على الملابس والتجهيزات التي تناسب المرأة وتخصيص مرافق خاصة بها، وكذلك متطلباتها للرعاية الصحية التناسلية.
- ضمان حظر اللوائح الخاصة بتجارة الأسلحة الوطنية التعامل مع الأنظمة أو الأفراد الذين يرتكبون عنف قائم على أساس النوع الاجتماعي.

## ٥ إدخال النوع الاجتماعي في إجراءات الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني في سياقات محددة

### ٥-١ الدول في مراحل ما بعد النزاع

تواجه المجتمعات التي مزقتها الحروب تحديات في تلبيتها للاحتياجات الأمنية لمجتمعاتها، ويمكن للبرلمان أن يقدم

**الاطار رقم ٥ بناء التحالفات**

من ضمن مسؤوليات أعضاء وعضوات البرلمان العمل على ادخال مسائل النوع الاجتماعي في عملهم، وتؤكد دونا بانكهارست (Donna Pankhurst) على ذلك بقولها: "تزداد فرص النجاح كثيرا إذا لم تترك كامل مسؤولية تغيير ثقافة المؤسسات للنساء فقط، بل تصبح مسؤولية الرجل أيضا".[٤٧] ومن أجل إدراك النجاح في تحويل البرلمان إلى مؤسسة تراعي النوع الاجتماعي، فعلى الرجل والمرأة تبادل التفاهم بشأن تحليل ودراسة النوع الاجتماعي.

وهذا التحول نحو التوسع في المساواة بين النوع الاجتماعي يكون ممكنا فقط إذا تعاون الرجل والمرأة معا لتغيير الوعي المجتمعي. ونظرا لانهم مجموعة، فهم يميلون إلى التميز في تسلسل السلطة الحالي، ولذلك، من المتوقع منهم مقاومة هذا التغيير. ولهذا، فانه من المهم بوجه خاص توضيح أهمية دراسة النوع الاجتماعي بالنسبة للرجال. وتحصل الاستفادة لأعضاء البرلمان عند تطبيق منظور النوع الاجتماعي في عملهم البرلماني، حيث سيساعدهم تحليل النوع الاجتماعي في التعرف بشكل أفضل على احتياجات جموع الناخبين من الرجال والنساء. ويؤكد كل من تسجارد بوتا (Tsjeard Bouta) وجورج فريكس (Georg Frerks) على أن سياسات مراعاة النوع الاجتماعي تتطلب تحليل دقيق للنوع الاجتماعي، بما يوضح العلاقة بين النوع الاجتماعي ووضع النزاع المحدد والتأثير المختلف المحتمل للتدخلات الخارجية على المرأة والرجل.٤٨ وعلى سبيل المثال، يكشف تحليل النوع الاجتماعي عن الطرق المختلفة التي يتعرض من خلالها الرجال والنساء للعنف الجنسي أثناء النزاعات المسلحة، وكما يسلط الضوء على الاحتياجات المتميزة لإعادة ادماج الفتيات والصبيان الذي يتم اختطافهم وإجبارهم على الخدمة في الحركات المسلحة العاملة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ومن بين الأمثلة الناجحة لأعضاء وعضوات البرلمان، ممن انضموا للقوات المسلحة لتعزيز مساواة النوع الاجتماعي، المجموعة البرلمانية المشتركة في المملكة المتحدة الخاصة بالمرأة والسلام والأمن. وقد تركز عمل المجموعة على التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن رقم "١٣٢٥". وتضم اللجنة التي تتزعمها جوان رادوك (Joan Ruddock)، عضو مجلس العموم عن حزب العمل، ١٦ امرأة و٦ رجال. وقد اتضحت جليا تشكيلة النوع الاجتماعي والتركيز الكبير للمجموعة عليه، أخذا في الاعتبار التشكيل التقليدي للجان البريطانية الأخرى، بما فيها تلك الخاصة بالأمن. وفي المقابل، نجد أن اللجنة المشتركة الخاصة بالدفاع في البرلمان البريطاني تضم في تشكيلتها امرأة واحدة من إجمالي ١٥ عضوا. وبالمثل، تضم لجنة الدفاع المعينة من قبل مجلس العموم البريطاني امرأة واحدة.

دورا ايجابيا في ضمان إدخال مسائل النوع الاجتماعي في النصوص المتعلقة بالأمن من عمليات السلام: مثل نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج وآليات العدالة الانتقالية وأخذها بعين الاعتبار عند التعامل مع العنف والجريمة في مراحل ما بعد النزاع. وتوفر سياقات ما بعد النزاع أيضا فرص لزيادة عدد عضوات البرلمان كجزء من عملية الإصلاح الانتخابي والسياسي.

وانه بالاضافة إلى التعامل مع الجرائم التي يتم ارتكابها أثناء الحروب، فانه بإمكان أعضاء البرلمان الأخذ بزمام المبادرة في التعامل مع البيئة الأمنية التي تنشأ في أعقاب النزاعات. وعادة ما يستشري العنف في مراحل ما بعد الحروب، سواء تم ارتكابه على المستوى الخاص أو العام، في العديد من الدول. ويمكن لأعضاء البرلمان التعامل مع قضايا الأمن المجتمعية من خلال إصلاح قوات الجيش والشرطة والقضاء والسجون، وذلك من خلال إقرار تشريعات تعمل على معالجة الجريمة بشكل أفضل.

### عمليات السلام

يلعب البرلمان بالفعل دورا هاما في منع النزاعات أو تحقيق الأمن الوقائي، فبمجرد اندلاع النزاع يمكن لأعضاء البرلمان تقديم دور ايجابي أثناء محادثات السلام واتفاقيات السلام اللاحقة. وغالبا ما تكون اتفاقيات السلام هذه بمثابة أطر عمل لإصلاح القطاع الأمني، ولهذا يكون إدخال مسائل النوع الاجتماعي في مرحلة مبكرة ضروري للغاية. ويمكن لأعضاء البرلمان أن يقحموا أنفسهم في عملية التفاوض، ويشكلون منتدى مهم لزيادة وعي الجمهور بعمليات السلام الرسمية وغير الرسمية التي تجري في بلادهم.

ويمكن لأعضاء البرلمان، على سبيل المثال، أن يناصروا عملية التفاوض التي تضم المرأة بشكل كامل. وفي حالة حصول البرلمان نفسه على تمثيل في مائدة المفاوضات، فيتعين أن يضم وفده إليها مجموعة من المشرعين الاناث، حيث إن التشكيلة الأكثر توازنا لفرق التفاوض تكون بمثابة دلالة مبدأية مهمة بأن أبعاد مسائل النوع الاجتماعي لأي نزاع ستؤخذ في الحسبان خلال عملية التفاوض، ويساعد ذلك في زيادة فرص احتمالية إدخال منظور النوع الاجتماعي في اتفاقيات السلام والترتيبات الأمنية المنبثقة عنها. ولأعضاء البرلمان كل التأثير في ذلك، حيث بامكانهم حجب الموافقة عن الاتفاقيات المبنية على اسس لا تراعي النوع الاجتماعي، وهذه عملية مشروعة. فالبرلمان الذي يؤكد على مسائل النوع الاجتماعي في تسوية أي نزاع هو برلمان مدعوم بإجماع دولي واضح ينص على ان أية عملية سلام "تفشل في إشراك المرأة في إعداد أجندة أعمالها ومحور مباحثاتها وتنفيذها، لن تتمتع باية شرعية يموقراطية".[٤٩]

وعند استبعاد المرأة من ذلك، يكون هناك نزوع طبيعي نحو التركيز على الخبرات الذكورية للنزاع وتوقعاتها لتسوية النزاع بدلا من دراسة احتياجات جميع الأطراف من الذكور والإناث وأوضاعها في البنية المجتمعية.[٥٠] وتثري مشاركة المرأة هذه العملية، حيث يحتمل أن تقدم المرأة إسهامات مختلفة في العملية السلمية. ومقارنة بالرجل، تكون المرأة أكثر استعدادا لإدخال مسائل النوع الاجتماعي في أجندة الأعمال، وتقديم خبرات أخرى متعلقة بالنزاع، وتحديد أولويات مختلفة لبناء السلام وإعادة التأهيل. وكما أنه بإمكانها التغلب على الانقسامات السياسية بشكل أفضل.[٥١]

وفي الدول المتأثرة بالنزاعات، تتطلب مرحلة تنفيذ اتفاقيات السلام انتباه البرلمان إلى الشق الاجتماعي، حيث تتيح اتفاقيات السلام ومرحلة بناء المؤسسات فرصا جوهرية للدول الخارجة حديثا من مرحلة النزاع إلى مرحلة التغيير في أنظمتها السياسية نحو مساواة النوع الاجتماعي. ويمكن للبرلمان مراقبة مفاوضات السلام الرسمية والادلاء بدلوه في المبادرات غير الرسمية النابعة من داخل المجتمع المدني.

### نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

يستتبع تسوية النزاع العنيف نزع السلاح وتسريح القوات المتحاربة. ولقد اثبتت عمليات نزع السلاح، وتسريح المقاتلين، وإعادة اندماجهم الفعالة، بأن الحروب تؤثر بشكل مختلف على كل من المرأة والرجل وتعمل على تلبية احتياجات قدامى المحاربين من الرجال والنساء، بالاضافة الى النساء والأطفال المرافقين للقوات المسلحة والجماعات المتناحرة. ويمكن أن يلعب أعضاء البرلمان دورا ايجابيا كمدافعين عن عملية نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة اندماجهم القائمة على النوع الاجتماعي (انظر الاطار رقم ٦). وفي الغالب يتم تجاهل احتياجات النساء والفتيات اللواتي يشتركن مع القوات غير النظامية أو المصاحبات لها في هذه العمليات، وتشمل جوانب النوع الاجتماعي الأخرى الاستشارات والتعليم والاندماج الفعال للمحاربين القدامى، وذلك من أجل تخفيف مخاطر إقدامهم على العنف الأسري أو الأشكال الأخرى للعنف في حياتهم في مراحل ما بعد النزاع.

وتعتبر إعادة هيكلة القطاع الأمني في أعقاب النزاع فرصة مهمة للبرلمان لإنشاء قوات أمنية ممثلة، ففي الفترة التي تعقب النزاع عملت دول مثل السلفادور وجواتيمالا وموزمبيق وليبيريا على إعادة اندماج المقاتلين القدامى في قوات الشرطة والجيش التي تم تشكيلها. وتشير بيانات تسريح القوات التي قامت بجمعها بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة في أنحاء العالم إلى أن المرأة تمثل ٣٪ من المقاتلين في العديد من القوات المتمردة، ولذلك فهناك مجموعات ترشيح للتوظيف تتيح تحويل قوات الجيش والشرطة التقليدية إلى تشكيل أكثر توازنا من حيث النوع الاجتماعي.

أنظر أداة إصلاح النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح قطاع الدفاع

**الاطار رقم ٦ تفعيل عمليات نزع الأسلحة وتسريح المقاتلين وإعادة اندماجهم: دور البرلمانات [٥٢]**

توفر المهام التشريعية والرقابية الموكلة إلى البرلمانات دورا مؤسسيا مهما في ضمان أخذ النوع الاجتماعي بعين الاعتبار، حسب الاصول، في عمليات نزع الأسلحة وتسريح المقاتلين وإعادة اندماجهم. وبإمكان أعضاء البرلمان التأكد من الاعتراف بالاحتياجات الخاصة بالمحاربين والمحاربات منذ البداية. وكما يتعين الانتباه، بشكل خاص، إلى التأكد من مراعاة عملية نزع السلاح نفسها للنوع الاجتماعي. ففي أوغندا، اضطلع البرلمان بدور فعال تمثل في زيارة معسكرات نزع الأسلحة للتحقق من أوضاع المحاربين والمحاربات، ومن ثم طالب الحكومة باتخاذ الاجراءات. وفي أمريكا اللاتينية، اهتم المشرعون اهتماما خاصا بمشاكل نزع الأسلحة التي تواجه جموع ناخبيهم. وللقيام بدور فاعل في عملية نزع أسلحة المحاربين، فانه يجب على أعضاء البرلمان ادراك التعقيدات المحيطة بدور المرأة والرجل في أوقات الحروب، بالاضافة الى احتياجات كل منهم النوع الاجتماعي وقت السلم.

### العدالة الانتقالية

تلعب البرلمانات دورا مهما في ضمان الاهتمام باعتبارات النوع الاجتماعي عند إدارة العدالة في مراحل ما بعد النزاع. وتعتبر المحاسبة العامة على الجرائم التي يتم ارتكابها أثناء الحروب، بما فيها الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي، عملية ضرورية من أجل نجاح إعادة الهيكلة المدنية. وفي الوقت الذي تعتبر فيه المرأة بأنها المستفيد الرئيسي من مبادرات عدالة النوع الاجتماعي، الا ان النظرة من منظور النوع الاجتماعي تساعد في التعرف بشكل أفضل على ضحايا العنف من الرجال. وتوفر المهام الرقابية والتشريعية للبرلمانات، وكذلك ادوارها في إعداد الموازنات، لأعضاء البرلمان فرصة سانحة للتعامل مع قضايا العدالة في مراحل ما بعد الحروب. وكما انه بامكان البرلمان أيضا ان يكون مقرا لعقد النقاشات المفتوحة للجمهور بشأن قضايا الانقسامات في مراحل ما بعد النزاعات ويؤدي دورا رائدا في تعزيز روح التسامح.[٥٣]

وتشترك البرلمانات في مسؤولية إنشاء لجان لتقصي الحقائق، والتي تعمل على انشاء سجل يوثق للجرائم التي تم ارتكابها أثناء النزاع، وكذلك إنشاء محاكم خاصة لملاحقة المجرمين. وكما انه بإمكان البرلمانات أن تطالب بالمشاركة العادلة للنوع الاجتماعي في هذه الهيئات والاسترشاد بمنظور النوع الاجتماعي في سياساتها وممارستها. وتتمتع البرلمانات أيضا بحق الرقابة الفاعلة على عمل هذه اللجان، نظرا لان هذه اللجان هي التي تقوم بتوجيه توصيات بالتشريعات المساعدة، والمشاركة في تعيين أعضاء اللجان، وتخصيص التمويل اللازم للتشغيل، وكذا مراقبة تنفيذ نتائج وتوصيات هذه اللجان.[٥٤]

وعلى مدى الثلاثين سنة الماضية، تم إنشاء ٢٤ لجنة لتقصي الحقائق على المستوى المحلي والدولي للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي تم ارتكابها أثناء النزاعات.[٥٥] وقد ترأست المرأة لجنتين من هذه اللجان؛ وهما بعثة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة التي حققت في انتهاكات قانون الإنسان الدولي في تيمور الشرقية، ولجنة سريلانكا الخاصة بالمقاطعات الغربية والجنوبية.[٥٦]

وكما يمكن للبرلمانات أيضا التأكد من المداخل المتكافئة لإجراءات لجان الحقيقة والمصالحة بان تكون مراعية للاحتياجات الخاصة للضحايا من الرجال والنساء (انظر الاطار رقم ٧).

**الاطار رقم ٧ لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا: إدخال مسائل النوع الاجتماعي**

تقدم التجربة الجنوب أفريقية حالة ناجحة للمشاركة البرلمانية في إدخال مسائل النوع الاجتماعي في إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة، حيث شكل أعضاء البرلمان في جنوب أفريقيا، الذي يمثل الأحزاب السياسية في البلاد، بالتعاون مع قادة منظمات المجتمع المدني، لجنة للاختيار والتي لعبت دورا رئيسيا في تحديد تشكيلة لجنة الحقيقة. ومن بين ٣٠٠ مرشح تم تلقي طلباتهم في إجراءات علنية، أعدت لجنة الاختيار قائمة تضم ٢٥ متنافسا.[٥٧] وقد اختار الرئيس نيلسون مانديلا (Nelson Mandela) ١٥ عضوا من أعضاء اللجنة من هذه القائمة، كان ثلثهم من النساء.[٥٨] وقد عكست هذه النسبة النسائية التزاما من جانب المؤتمر الوطني الأفريقي بتخصيص ثلث مراكز اتخاذ القرار للمرأة. وتمت ترجمة الالتزام بتعزيز مساواة النوع الاجتماعي في جنوب افريقيا عن طريق ايجاد توازن بين النوع الإجتماعي اكبر داخل البرلمان، حيث حصلت المرأة على ٣٣٪ من مقاعد البرلمان بحلول عام ٢٠٠٦م.

وبالرغم من المشاركة الكبيرة للمرأة في اللجنة، إلا أن الأفضل من ذلك كان مشاركتها في تحقيقاتها عندما شجبت المنظمات النسائية انفراد الرجل بميزة الوصول إليها وتهميش تجارب المرأة في هذا الجانب. وكانت النساء تحجم عن مناقشة حوادث الاغتصاب والعنف الجنسي أمام أعضاء اللجنة من الذكور. وقد ساهمت حركات المرأة بنجاح في إدخال مسائل النوع الاجتماعي على جدول أعمال اللجنة.[٥٩] وفي جهد منها لأن تكون أكثر مراعاة لاحتياجات المرأة، فقد تلقت جميع اللجان تدريبا خاصا على النوع الاجتماعي وقامت اللجنة بتنظيم عدة جلسات خاصة بالمرأة.[٦٠]

وعلى سبيل المثال، يمكن للمشرعين الإصرار على تخصيص جلسات خاصة لسماع شهادات الضحايا من الإناث و/أو تخصيص فصل من تقرير اللجنة للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. ومقارنة بالضحايا من الرجال، تقل احتمالات وصول الضحايا من النساء إلى العدالة، ويرجع ذلك غالبا إلى سوء حالتهن الاقتصادية وضخامة الأعباء الأسرية والمعيشية التي يواجهنها، مما يحد من قدرتهن على التنقل.[٦١] وكما انه بامكان البرلمانات وضع ترتيبات تعويض للضحايا على أجندة الأعمال المحلية، وهو ما فعلته السلطة التشريعية في ساحل العاج، عندما عجزت السلطة التنفيذية عن فعل ذلك.[٦٢] وقد عملت مجموعة من المشرعين كمحامين عن الضحايا، وضغطت على البرلمان للقيام بذلك. وكما يتعين وضع برامج للتعويضات بطريقة مراعية للنوع الاجتماعي، والتعرف على الانتهاكات التي عانى منها كل من الرجل والمرأة، والتعرف على احتياجات كل منهم الخاصة لأغراض إعادة التأهيل.

انظر التقرير حول
النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح قطاع العدالة

### العنف والجريمة في مراحل ما بعد النزاع

حيث أن الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي قد تم ارتكابها خلال فترة الحرب، فقد تم تصنيفها على أنها جرائم حرب، الا ان الطريقة التي تؤثر فيها الظروف المتعلقة بالنزاع على استمرار وتيرة العنف الداخلي عقب توقف المشاحنات لم تسترعي الا القليل من الاهتمام.[٦٣] وقد يساعد الفهم المتزايد لمسائل النوع الاجتماعي أعضاء البرلمان على تقدير أهمية التعامل مع العنف الأسري والتوتر في مراحل ما بعد النزاع، والذي عانى منه قدامى المحاربين والمحاربات والمشردين من الرجال والنساء على حد سواء. وكشفت دراسات للأمم المتحدة عن وجود زيادة مفاجئة للعنف الأسري في المناطق المتأثرة بالنزاع، تغذيها وفرة السلاح، والعنف الذي عانى منه أفراد الأسرة من الذكور، ونقص فرص العمل والمأوى والخدمات الرئيسية. وكان الأفراد المشردين، بشكل خاص، هم الأكثر عرضة لذلك.[٦٤]

وتقدم أمريكا الوسطى افضل مثال للتحول من العنف المرتبط بالحرب إلى موجة من الجرائم التي لها تأثيرها على المستويين العام والخاص، في مراحل ما بعد النزاع.[٦٥] وفي الوقت الذي خبت فيه جذوة العنف السياسي عقب عقد اتفاقيات السلام، فقد تزايد العنف الجنائي. وكثيرا ما وقع كل من الرجل والمرأة ضحايا لهذا العنف. وقد سجلت جواتيمالا مقتل ٣٨٣ امرأة عام ٢٠٠٣م، بزيادة مقدارها ١٣٥٪ مقارنة مع عام ٢٠٠٢م. وتم اغتيال ٥٢٧ امرأة عام ٢٠٠٤م. وخلال الأشهر الثماني الأولى من عام ٢٠٠٥ وصل إجمالي عدد الوفيات إلى ما يقرب من ٤٢٧ شخص، وهو ما يعد دليلا على الزيادة المضطردة في معدل حوادث الاغتيال.[٦٦] وبينما يعد العنف الموجه ضد المرأة جزء من موجة عامة للجرائم التي تجتاح البلاد، إلا أن معدل حوادث اغتيال النساء يفوق معدل حوادث الاغتيال التي يتعرض لها الرجال.

وبالرغم من أن المرأة تعاني كثيرا من ظروف العنف في مراحل ما بعد النزاع، الا انه من المهم الاعتراف بأن العنف الذي يجتاح المجتمعات التي مزقتها الحروب يؤثر على الرجال ايضا، ولكن بوتيرة مختلفة. ففي كولومبيا على سبيل المثال، يرجع ربع عدد وفيات الرجال إلى حوادث العنف، حيث كانت ٦٠٪ من الوفيات للذكور ما بين سن ١٥ و٤٤ سنة.٦٧ وتبلغ معدلات وفيات الرجال االناجمة عن حوادث عنف في كولومبيا أربعة أضعاف مثيلتها عند النساء.[٦٨] وبصفة عامة، يشكل الرجال الأغلبية العظمى من ضحايا عنف العصابات والسلاح، فضلا عن انهم هم انفسهم يمثلون أغلبية مرتكبي جرائم العنف.

وقد تزايدت مخاوف أعضاء البرلمان في أمريكا الوسطى ومناطق أخرى من العالم بشأن انتشار الأسلحة الفردية الصغيرة، والتي تستخدم في معظم حوادث القتل هذه. وقد بدأ أعضاء الكونجرس في جواتيمالا مؤخرا في إجراء دراسة حول هذه الموجة المستعرة من قتل النساء في جواتيمالا. وتم عرض هذه الدراسة في عدد من المنتديات بهدف تسليط الضوء على مشكلة عنف الرجال المسلح وضحاياه.

### البرلمانات الممثلة

تعتبر مسارات ما بعد النزاع مسارات واعدة فيما يتعلق بتحول البرلمانات نفسها، فهي توفر للهيئات التشريعية فرص كبيرة للتغيير سواء على مستوى التشكيلة او التمثيل الفعلي (انظر الجدول رقم ٣). وتعتبر التحولات في البرلمانات، نحو تشكيلة أكثر تمثيلا لجهة النوع الاجتماعي، مؤشرا مهما على أن مساواة النوع الاجتماعي تحتل أولوية في عملية إعادة الهيكلة المجتمعية.

**الجدول رقم ٣ إجراء التغيير في أعقاب الحرب: تشكيلة النوع الاجتماعي في البرلمانات في مراحل ما بعد النزاع[٦٩]**

| البلد | نسبة النساء | نسبة الرجال |
|---|---|---|
| رواندا (٢٠٠٣) | ٤٨,٨ | ٥٢,٢ |
| موزمبيق (٢٠٠٤) | ٣٤,٨ | ٦٥,٢ |
| جنوب أفريقيا (٢٠٠٤) | ٣٢,٨ | ٦٧,٢ |
| بوروندي (٢٠٠٥) | ٣٠,٥ | ٦٩,٥ |
| أوغندا (٢٠٠٦) | ٢٩,٨ | ٧٠,٢ |
| تيمور الشرقية (٢٠٠٧) | ٢٧,٧ | ٧٢,٣ |
| أفغانستان (٢٠٠٥) | ٢٧,٣ | ٧٢,٧ |
| العراق (٢٠٠٥) | ٢٥,٥ | ٧٤,٥ |

ويمثل التركيز الدولي على زيادة دور المرأة في اتخاذ القرارات السياسية حافزا للحكومات، في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات، للعمل على تعزيز توازن النوع الاجتماعي في برلماناتها. وغالبا ما يتم تحقيق ذلك بمساعدة نظم الحصص الدستورية والتشريعية، وتمثل كلا من أفغانستان والعراق أحدث النماذج الناجحة للعمل بنظام الحصص الدستورية (انظر الاطار رقم ٨).

**الاطار رقم ٨ تنفيذ الحصص الدستورية: الإصلاحات في أفغانستان والعراق [٧٠]**

تغيرت أفغانستان من دولة تُنتهك فيها حقوق المرأة بشكل سافر إلى دولة تضمن مساواة النوع الاجتماعي بموجب القانون. وفي مجال التمثيل السياسي، يضمن الدستور الجديد إشراك المرأة رسميا في عمليات اتخاذ القرار السياسي، حيث تنص المادة ٨٣ بأنه يتعين انتخاب مرشحتين على الأقل من كل ولاية في البرلمان. وقد تم تنفيذ هذه المادة من الدستور بنجاح. وفي انتخابات سبتمبر عام ٢٠٠٥، تم انتخاب [٦٩] امرأة يمثلن ما نسبته ٢٧٪ من ٢٤٩ هم عدد اعضاء مجلس الشعب الأفغاني.

وبالمثل، يضمن دستور العراق، المصادق عليه في شهر أكتوبر ٢٠٠٥م، أن تشكل المرأة ربع مقاعد البرلمان البالغ عددها ٢٧٥ مقعدا. وكما تم العمل بنظام الحصة في العراق أيضا. وعقب الانتخابات التي جرت في شهر ديسمبر عام ٢٠٠٥، شكلت المرأة ربع مجلس النواب الوطني. وتعتبر نتائج الانتخابات التي جرت في هاتين الدولتين ذات دلالة وأهمية، خاصة في منطقة يشيع فيها قلة تمثيل المرأة في عملية اتخاذ القرارات السياسية، وفي بعض الحالات تعاني من افتقادها لكامل حقوق المواطنة.

## ٥-٢ الدول المتقدمة

تواجه البرلمانات في العديد من المجتمعات المتقدمة نفس التحديات الداخلية المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني، الموجودة في نظيراتها في الدول النامية، ولكن بصورة مختلفة. وعلى سبيل المثال، تتولى البرلمانات في أوروبا وأمريكا الشمالية استخدام سلطتها في الرقابة على بعثات حفظ السلام أو التدخلات العسكرية، ومن هذه الأمثلة بعثات حلف الناتو في أفغانستان ودول البلقان والتدخل العسكري بقيادة الولايات المتحدة في العراق أو التدخل الإنساني بقيادة الأمم المتحدة في هايتي. وكما تفرض اتفاقيات التعاون الأمني الإقليمية والدولية تحديات أمام الرقابة البرلمانية الفعالة. وفي جميع الأحوال، تحتاج البرلمانات إلى ضمان تنفيذ السياسات الأمنية بما يتفق مع القانون الإنساني الدولي والمبادئ الدولية.[٧١] وتعتبر المواثيق الدولية، وتحديدا قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥، التي تفرض مراعاة مسائل النوع الاجتماعي في جميع العمليات الأمنية والسلمية، بانها احد الركائز الرئيسية في هذا السياق.

وقد استخدمت العديد من الدول قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ كنقطة بداية مهمة للإصلاح وعملت على تطوير خطط عمل وطنية خاصة بها لتنفيذه أو انها في مخاض التحضير لذلك. وتتعامل هذه الخطط في أغلب الأحوال مع كل من مسائل النوع الاجتماعي في القطاع الأمني داخل البلاد المعنية ومع مسائل النوع الاجتماعي المتعلقة بحفظ السلام وإعادة الإعمار في مراحل ما بعد النزاع (وفي بعض الحالات تشمل إصلاح القطاع الأمني). وقد عملت كل من النمسا والدانمرك والنرويج والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة على وضع خطط عمل متكاملة بشأن القرار ١٣٢٥، وأما كندا فهي في مخاض تطوير خطتها.

وينصب تركيز خطة العمل الخاصة بالسويد التي بدأت عام ٢٠٠٦ على عمليات حفظ السلام. وقد وجهت الخطة تعليماتها للقوات المسلحة لبذل "جهود واعية لزيادة عدد النساء بين صفوف المجندين والضباط القادرات على المشاركة في عمليات حفظ السلام" وإنشاء مشروعات مثل مشروع قوة النوع الاجتماعي (Gender Force) لتطوير إجراءات "لإدخال منظور النوع الاجتماعي في العمليات الدولية". وعلى نفس المنوال، بذل مجلس الشرطة الوطني "جهودا خاصة لزيادة مشاركة المرأة في قوات الطوارئ السويدية في عمليات تعزيز السلام".[٧٢] وعلاوة على ذلك، فمن المفترض أن يتلقى جميع أفراد قوات عمليات حفظ السلام تدريبا خاصا على مسائل النوع الاجتماعي.

ويشارك أعضاء البرلمان في مسولية وضع خطط العمل الوطنية. وتعمل الجهود المبذولة لوضع الخطة الكندية على التركيز على أهمية دعم وتعزيز أعضاء البرلمان للجهود الهادفة لوضع الخطة، وان يطلبوا من اللجنة الدائمة للشؤون الخارجية والتجارة الدولية والمؤتمر الحزبي لعضوات البرلمان "المساهمة في هذا الملف وكذلك القيام بدور فعال في التنفيذ".[٧٣]

## ٦ التوصيات الرئيسية لأعضاء البرلمان

١ تأييد توقيع وتصديق وتنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية الداعية لإدخال مسائل النوع الاجتماعي في عملية إصلاح القطاع الأمني، مثل معاهدة القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة.

٢ زيادة تمثيل عضوات البرلمان من خلال تنفيذ نظام الحصص وإصلاح الأنظمة الانتخابية وتعزيز قدرات المرشحات.

٣ زيادة تمثيل عضوات البرلمان في اللجان المختصة بالدفاع والأمن من خلال إقرار تشريعات خاصة بالمساواة في التمثيل للمرأة والرجل أو من خلال نظام الحصة في اللجان البرلمانية.

٤ بناء القدرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي لعضوات وأعضاء البرلمان وخاصة أعضاء اللجان المختصة بالدفاع والأمن من خلال التقارير الموجزة والتدريب والمبادرات الأخرى الهادفة لزيادة الوعي.

٥ إشراك المجتمع المدني وخاصة المنظمات النسائية في اتخاذ القرارات الأمنية من خلال توسيع قاعدة المشاورات والجلسات العامة والآليات الرسمية وغير الرسمية الأخرى.

٦ إنشاء مؤتمر حزبي خاص بالنوع الاجتماعي ويشمل ذلك المرأة والرجل من أجل زيادة الوعي بالموازنة والتشريعات المتجاوبة مع النوع الاجتماعي وتعزيزها.

٧ تقديم وتعزيز مبادرات الموازنة المخصصة للنوع الاجتماعي وإجراء عمليات لتقييم أثر النوع الاجتماعي على السياسات الأمنية.

٨ توفير وطلب بيانات مصنفة حسب الجنس بشأن إدخال النوع الاجتماعي وتشكيل مؤسسات القطاع الأمني حتى يتمكن واضعو السياسات من إصدار قرارات مستنيرة.

٩ مراقبة نشر وتشكيل بعثات حفظ السلام لضمان التمثيل الجيد للمرأة في قوات حفظ السلام، والتأكد من اتخاذ الإجراءات لمنع الاستغلال والإساءة الجنسية، وبناء قدرات أفراد بعثات حفظ السلام عن طريق إدخال مسائل النوع الاجتماعي.

### في سياقات ما بعد النزاعات على وجه الخصوص:

١٠ استخدام البرلمان كمنتدى لإدخال مسائل النوع الاجتماعي لضمان مشاركة المرأة في عمليات السلام.

١١ طلب المشاركة الكاملة للمرأة وضمان ادخال مسائل النوع الاجتماعي في لجان تقصي الحقائق والمحاكم الخاصة وبرامج إعادة التأهيل، بما في ذلك إقرار تشريع يدعم تشكيل هذه الهيئات.

١٢ إصلاح النظام القضائي للقضاء على العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي بشكل أكثر فاعلية.

# ٧ مصادر إضافية

## مواقع الكترونية مفيدة

Association of European Parliamentarians for Africa -http://www.awepa.org

I Know Politics - http://www.iknowpolitics.org

Initiative for Inclusive Security - http://www.womenwagingpeace.net

International Development Research Center - http://www.idrc.ca

International Institute for Democracy and Electoral
Assistance - http://www.idea.int

Inter-Parliamentary Union - http://www.ipu.org

UNDP, 'In focus: Parliaments and Gender Mainstreaming' - http://www.undp.org.vn/projects/vie02007/in_focus/gender.htm

UNIFEM - http://www.unifem.org/www/genderbudgets/work/html-

## أدلة وكتيبات عملية

Byanyima, W. and Wehner, J., *Parliament, the Budget and Gender*, IPU Handbook, 2004. http://www.ipu.org/PDF/publications/budget_en.pdf

Born, H., Fluri, P. and Johnson, A. eds., *Parliamentary Oversight of the Security Sector: Principles, mechanisms and practices*, DCAF and IPU, 2003. http://dcaf.dev.isn.ch/publications/kms/details.cfm?lng=en&id=25289&nav1=4

Freeman, M., *Making Reconciliation Work: the Role of Parliaments*, IPU Handbook, 2005. http://www.ipu.org/PDF/publications/reconciliation_en.pdf

## المقالات والتقارير المنشورة على شبكة الانترنت

Luciak, I.A., *Conflict and a Gendered Parliamentary Response*, April 2006. http://www.parlcpr.undp.org/docs/conference/Luciak.pdf

O'Brien, M., *Report on Wilton Park Conference WP784: Promoting Good Governance and Development in Conflict-Countries: The Role of Parliament and Government*, 2005. http://www.iraqitradeunions.org/archives/cat_activities_abroad.html

## كتب ومنشورات أخرى

IPU/Institute for Democracy and Electoral Assistance, *Making Reconciliation Work: The Role of Parliaments,* 2005.

Anderlini, S.N., *Women at the Peace Table: Making a Difference*, New York: UNIFEM, 2000.

World Bank Institute and Commonwealth Parliamentary Association, *Parliaments as Peacebuilders. The Role of Parliaments in Conflict-Affected Countries*. The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, 2005.

## التذييل

١ Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF) and Inter-Parliamentary Union (IPU), *Parliamentary Oversight of the Security Sector: Principles, Mechanisms and Practices*, (DCAF and IPU: Geneva), 2003, p. 22. .

٢ DCAF and IPU, 'Parliamentary Oversight of the Security Sector: Principles, Mechanisms and Practices', (DCAF and IPU: Geneva), 2003.

٣ Saalfeld, T., 'Members of Parliament and Governments in Western Europe: Agency Relations and Problems of Oversight', *European Journal of Political Research* 37 (2000), p. 372.

٤ UN Economic and Social Council, Report of the Secretary- General, *Coordination of the Policies and Activities of the Specialized Agencies and Other Bodies of the United Nations System: Mainstreaming the Gender Perspective into all Policies and Programmes in the United Nations system*, 12 June 1997.

٥ Anderlini, S.N. and Conaway, C.P., *Negotiating the Transition to Democracy and Reforming the Security Sector: The Vital Contributions of South African Women*, (Initiative for Inclusive Security, Washington DC), 2004, pp.17-18; 23-25

٦ Werczberger, R., 'The Advancement of the Status of Women in Israel', 2001. http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Society_&_Culture/wo men2001.html

٧ For this point see recent reports from the UN Department of Peacekeeping Operations. For national level recognition, see for example, 'The Swedish Government's action plan to implement Security Council Resolution 1325 on Women, Peace and Security'.

٨ IPU, as of 31 Aug. 2007. http://www.ipu.org/wmn-e/classif.htm.

٩ Luciak, I., *Conflict and a Gendered Parliamentary Response, p.39; AWEPA, The Role of Parliaments in Conflict Management and Peacebuilding*, Sept. 2006, p.66; Powley, E., Rwanda: The Impact of Women Legislators on Policy Outcomes Affecting Children and Families, UNICEF, Dec. 2006, p.11.

١٠ *Report of the Learning-Oriented Assessment of Gender Mainstreaming and Women's Empowerment Strategies in Rwanda*, 2-12 Sept. 2002, (UNIFEM, New York) 2003, cited by Anderlini, S.N. and El-Bushra, J. in 'Post-Conflict Reconstruction' in Inclusive Security, Sustainable Peace: A Toolkit for Advocacy and Action, International Alert and Initiative for Inclusive Security, 2004, p.64.

١١ DCAF and IPU, *Parliamentary Oversight of the Security Sector: Principles, Mechanisms and Practices*, (DCAF and IPU: Geneva), 2003, p.130.

١٢ IPU, 'The Participation of Women and Men in Decision-Making: The Parliamentary Dimension', Background paper, *The Expert Group Meeting on 'Equal Participation of Women and Men in Decision-making Processes, with Particular Emphasis on Political Participation and Leadership'*, Addis Ababa, Ethiopia, 24-27 Oct. 2005, p.6.

١٣ IPU/UNDP/World Bank Institute/UNIFEM, *Parliament, the Budget and Gender*, p. 69

١٤ Council of Europe, *Gender Budgeting* (Council of Europe: Strasbourg), 2005, pp. 28-36.

١٥ IPU, 'The Participation of Women and Men in Decision-Making: The Parliamentary Dimension', p.2.

١٦ IPU, Aug. 2007.

١٧ IPU reported in IPU and DCAF, *Parliamentary Oversight of the Security Sector*, 1997, p. 46.

١٨ Anderlini, S.N. and Conaway, C.P., 'Security Sector Reform', *Inclusive Security, Sustainable Peace: A Toolkit for Advocacy and Action*, International Alert and Women Waging Peace, 2004, pp.35-36.

١٩ Melander, E., 'Gender Equality and Intrastate Armed Conflict', *International Studies Quarterly*, 49.4 (2005), p.706.

٢٠ O'Brien, M., 'Parliaments as Peacebuilders: The Role of Parliaments in Conflict-Affected Countries', *Working Papers, Series on Contemporary Issues in Parliamentary Development,* World Bank Institute and Commonwealth Parliamentary Association, (World Bank: Washington DC), 2005, p.1.

٢١ UNDP/IPU, 'Global Study Group Meeting: Strengthening the Role of Parliaments in Conflict and Post-Conflict Situations, Final Draft Report', (IPU: Geneva), 20-22 July 2005, p.14.

٢٢ UNDP/IPU, 'Global Study Group Meeting: Strengthening the Role of Parliaments in Conflict and Post-Conflict Situations, Final Draft Report', (IPU: Geneva), 20-22 July 2005, p.12.

٢٣ Van Brabant, K., 'Strengthening Parliaments in Conflict and Post-Conflict Situations: Drawing on Select Experiences from Africa', *Draft prepared for the UNDP/UPI Global Study Group Meeting on Strengthening the Role of Parliaments in Conflict and Post-Conflict Situations*, Geneva, 20-22 July 2005 (unpublished), p.24.f

٢٤ Human Rights Watch, 'Struggling To Survive: Barriers to Justice for Rape Victims in Rwanda', *Human Rights Watch Reports* 16:10(A) (2004).http://hrw.org/reports/2004/rwanda0904/rwanda0904.pdf

٢٥ Novovic S. and Petrovic, D., *'Women in Policing'* (Republic of Serbia Ministry of Interior Police College: Belgrade), April, 2006, p.35

٢٦ Potter, A., *We the Women: Why Conflict Mediation is Not Just a Job for Men* (Centre for Human Dialogue: Geneva), 2005, p.16.

٢٧ Lithander A. et al., *Engendering the Peace Process: A Gender Approach to Dayton and Beyond* (Kvinna till Kvinna Foundation: Stockholm), 2001, cited by Bouta, T. and Frerks, G. in *Women's Role in Conflict Prevention, Conflict Resolution and Post- Conflict Reconstruction: Literature Review and Institutional Analysis* (Netherlands Institute of International Relations – Clingendael Conflict Research Unit: The Hague), 2002, p. 45. It is important to emphasise that the integration of women into police forces in the post-war context may be due to pressure exercised by the international community. In Kosovo, for example, the OSCE mandated the inclusion of both women and ethnic minorities into the police. (For this point I am indebted to Rita Taphorn.)

٢٨ Burke, E., Klot, J. and Ikaweba, B., *Engendering Peace: Reflections on the Burundi Peace Process*, African Women for Peace Series (UNIFEM: Nairobi), 2001, Appendix 1.

٢٩ Moser, C. and Clark, F.C.,'The Gendered Continuum of Violence and Conflict: An Operational Framework', *Victims, Perpetrators or Actors? Gender, Armed Conflict and Political Violence*, (Zed Books: London and New York), 2001, p.30.

٣٠ Bouta, Frerks and Bannon, p.34.

٣١ Bouta, Frerks and Bannon, p.47.

٣٢ Human Rights Watch, 'Struggling To Survive: Barriers to Justice for Rape Victims in Rwanda', *Supra*, p.32.

٣٣ Dahlerup, D. and Freidenvall, L., 'Quotas as a *fast track* to equal representation for women', *International Feminist Journal of Politics* 7.1 (2005), p.26.

٣٤ UNRISD (2005); IPU, 'Women in National Parliaments', 31 Aug. 2007; IDEA, Country Profiles, 2007.

٣٥ Isha L'Isha News Release,'Parliament/Knesset Passes New Law Mandating Inclusion of Women for Peace and Security Negotiations & Policy', 21 July 2005. http://www.peacewomen.org/news/Israel-OPT/July05/Knesset.html

٣٦ McGrew, L., Frieson, K. and Chan, S., *Good Governance from the Ground Up: Women's Roles in Post Conflict Cambodia*,Washington DC: cited by Powley, E. and Anderlini, S.N. in 'Democracy and Governance' in *Inclusive Security, Sustainable Peace: A Toolkit for Advocacy and Action*, International Alert and Initiative for Inclusive Security, 2004, p.36.

٣٧ Council of Europe, Gender Budgeting, (Council of Europe: Strasbourg), 2005, p.10.

٣٨ DCAF and IPU, *Parliamentary Oversight of the Security Sector: Principles, Mechanisms and Practices*, (DCAF and IPU: Geneva), 2003, p.130.

٣٩ IPU/UNDP/World Bank Institute/UNIFEM, *Parliament, the Budget and Gender*, (IPU: Geneva), 2004, p.61.

٤٠ Council of Europe, *Gender Budgeting*, (Council of Europe: Strasbourg), 2005, p.14.

٤١ Byanyima, W.,'Politics, Good Governance and Gender: Gender Budgeting Experiences in Three African Countries', *Fifth Globa Forum on Re-Inventing Government: "Innovation and Quality in the Government of the 21st Century'*, Mexico City 3-7 Nov. 2003, p.3.

٤٢ IPU/UNDP/World Bank Institute/UNIFEM, *Parliament, the Budget and Gender*, p.75.

٤٣ Council of Europe, *Gender Budgeting*, (Council of Europe: Strasbourg), 2005), pp.17-18.

٤٤ IPU/UNDP/World Bank Institute/UNIFEM, Parliament, the Budget and Gender, p.44.

٤٥ Reeves, H. and Watch, H., *Women's and Gender Budgets: An Annotated Resource List*, Institute of Development Studies, (BRIDGE: Sussex), 1999, p.14.

٤٦ Byanyima, 'Politics, Good Governance and Gender', pp.6-9; World Bank Policy Research Report, *Engendering Development*, 270; IPU/UNDP/World Bank Institute/UNIFEM, *Parliament, the Budget and Gender*, p. 28.

٤٧ Pankhurst, p.20.

٤٨ Bouta and Frerks, p.42.

٤٩ UN Division for the Advancement of Women, Report, *Expert Group Meeting on Peace Agreements as a Means for Promoting Gender Equality and Ensuring Participation of Women. A Framework of Model Provisions*, Ottawa, 10-13 Nov. 2003, p.12.

٥٠ UN Division for the Advancement of Women, Report, *Expert Group Meeting on Peace Agreements as a Means for Promoting Gender Equality and Ensuring Participation of Women. A Framework of Model Provisions*, Ottawa, 10-13 Nov. 2003, p.8.

٥١ Bouta, T., Frerks, G. and Bannon, I.,*Gender, Conflict, and Development,* (World Bank: Washington DC), 2004, p.49.

٥٢ Kadaga, A., Deputy Speaker of Parliament, Uganda, personal interview, Geneva, Oct.19, 2005.

٥٣ IPU/IDEA, *Making Reconciliation Work: The Role of Parliaments*, 2005, p.10.

٥٤ Freeman, M., *Making Reconciliation Work: The Role of Parliament, Handbook for Parliamentarians,* No. 10, (IPU/IDEA: Geneva), 2005, p.11.

٥٥ Freeman, M., *Making Reconciliation Work: The Role of Parliament, Handbook for Parliamentarians,* No. 10, (IPU/IDEA: Geneva), 2005, p.11.

٥٦ Anderlini, S.M., Conaway, C.P. and Kays, L., 'Transitional Justice and Reconciliation', *Inclusive Security, Sustainable Peace: A Toolkit for Advocacy and Action,* (International Alert and Women Waging Peace: Washington DC), 2004, p.9. http://www.womenwagingpeace.net/content/toolkit/chapters/Transitional_Justice.pdf

٥٧ Freeman, M., *Making Reconciliation Work: The Role of Parliament, Handbook for Parliamentarians,* No. 10 (IPU/IDEA: Geneva), 2005, p.12.

٥٨ Anderlini, S.M., Conaway, C.P. and Kays, L., 'Transitional Justice and Reconciliation', *Inclusive Security, Sustainable Peace: A Toolkit for Advocacy and Action*, (International Alert and Women Waging Peace: Washington DC), 2004, p.12. http://www.womenwagingpeace.net/content/toolkit/chapters/Transitional_Justice.pdf

٥٩ Goldblatt, B. and Meintjes, S., 'South African Women Demand the Truth', *What Women Do in Wartime: Gender and Conflict in Africa*, eds. Turshen, M. and Twagiramariya, C., (Zed Books: New York), 1998, p.29.

٦٠ Pankhurst 21; Anderlini, S.N, Conaway, C.P. and Kays, L.,'Transitional Justice and Reconciliation', *Inclusive Security, Sustainable Peace: A Toolkit for Advocacy and Action*, (International Alert and Women Waging Peace: Washington DC), 2004, p.6. http://www.womenwagingpeace.net/content/toolkit/chapters/Transitional_Justice.pdf

٦١ Bastick, M., 'Ensuring Women's Involvement in the Full Reconciliation Process', *Presentation to the Regional Seminar on the Role of Parliamentarians in the National Reconciliation Process in Africa*, Bujumbura, Burundi, 7-9 Nov. 2005, p.5.

٦٢ Akoun, L., MP-Ivory Coast, personal interview, 19 Oct. 2005.

٦٣ Strickland, R. and Duvvury, N., *Gender Equity and Peacebuilding*: From Rhetoric to Reality (International Center for Research on Women: Washington DC), 2003, pp.7-8.

٦٤ Rehn, E. and Sirleaf, E.J., *Women, War, Peace* (UNIFEM: New York), 2002, pp.11, 13, 16.

٦٥ This paragraph is based on Luciak, I., 'Joining Forces for Democratic Governance: Women's Alliance Building for Postwar Reconstruction in Central America', *Expert paper prepared for UNRISD's 10-Year Evaluation of the Beijing Women's Conference* 2004, UN Research Institute for Social Development, 2004, p.30.

٦٦ Congreso de la República, Bancada de la Unidad Revolucionaria Nacional Guatemalteca, *Feminicidio en Guatemala: Crimenes contra la humanidad* (URNG: Guatemala City), 2005, pp.54-56.

٦٧ Bouta, Frerks and Bannon, p.149.

٦٨ Correira, M., 'Gender', *Colombia: The Economic Foundation of Peace,* eds. Guigale, M. Lafourcade, 0. and Luff, C., (World Bank: Washington DC), 2003, p.146, cited in Bouta, Frerks and Bannon.

٦٩ IPU, Aug. 2007.

٧٠ IPU, 'Women in Politics', http://www.ipu.org/wmn-e/suffrage.htm Mosadiq, 'The New Afghan Constitution'.

٧١ DCAF and IPU, *Parliamentary Oversight of the Security Sector: Principles, Mechanisms and Practices*, (DCAF and IPU: Geneva), 2003, p.27.

٧٢ The Swedish Government's Action Plan to Implement Security Council Resolution 1325 on Women, Peace and Security', pp.3- 4. http://www.osce.org/documents/odihr/2006/10/20979_en.pdf

٧٣ Foreign Affairs-Canada, 'Towards a Canadian National Action Plan to Implement Security Council Resolution 1325 on Women, Peace and Security', *Third Annual Symposium of the Canadian Committee on Women, Peace and Security*, Oct. 2005.